الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد الصديق بن يحيى –جيجل- الجزائر

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة ماستر أكاديمي

في ميدان العلوم السياسية

تخصص تعاون دولي

بعنوان:

إصلاح القطاع الأمني في ليبيا وعملية بناء السلام (2011-2022)

من إعداد الطالب

باديس بلحيرش.

تحت إشراف الأستاذة:

– د/ هزوات راضية.

لجنة المناقشة:

1- د/ بوريب خديجة	رئيسا
2- د/ هزوات راضية	مشرفا ومقررا
3- أ/ خلاف وليد	ممتحنا

السنة الجامعية: 2022/2021

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد الصديق بن يحيى –جيجل- الجزائر

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة ماستر أكاديمي

في ميدان العلوم السياسية

تخصص تعاون دولي

بعنوان:

إصلاح القطاع الأمني في ليبيا وعملية بناء السلام (2011-2022)

من إعداد الطالب

باديس بلحيرش.

تحت إشراف الأستاذة:

– د/ هزوات راضية.

لجنة المناقشة:

1- د/ بوريب خديجة	رئيسا
2- د/ هزوات راضية	مشرفا ومقررا
3- أ/ خلاف وليد	ممتحنا

السنة الجامعية: 2022/2021

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر

وعرفان

الحمد لله الذي أحاطني بنوره ومنحني الصبر والقوة والعزيمة لإتمام هذا العمل المتواضع

يطيب لي في نهاية هذا العمل أن أتقدم بأسمى معاني الشكر والامتنان إلى من تفضل

الإشراف على إنجاز هذه المذكرة الأستاذة الفاضلة **"هزوات راضية"**، التي لم تبخل

علي في تقديم النصائح والإرشادات وتزويدي بالمعلومات اللازمة.

كما لا أنسى تقديم الشكر لكل أساتذة العلوم السياسية والعلاقات الدولية، وأخص بالذكر أساتذة تخصص

التعاون الدولي.

إلى كل من ساهم في إنجاز هذا البحث سواء داخل الحرم الجامعي أو خارجه.

بادیـــس

إهداء

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين أهدي عملي هذا إلى:

إلى من طالما حلمت أن تبصر نجاحي والتفوق الدائم والمتواصل في دراستي، إلى من لا أزال أسمع صوتها يدغدغ مشاعري ويحن إلى قلبي (أمي رحمها الله).

إلى إخوتي وأخواتي الذين كانوا سندا لي في الأوقات الصعبة متمنيا لهم مزيدا من التوفيق في حياتهم المهنية والشخصية.

إلى عائلتي الكبيرة، الأعمام والأخوال وأبناء العمومة الذين أتشرف بانتسابي لهم.

إلى أصدقاء الطفولة الذين لا تزال تربطني بهم علاقات ممتازة.

إلى زملائي في العمل الذين تشرفت بمعرفتهم أثناء ممارستي لهذه المهنة الشريفة

إلى كل من يعرفني من قريب أو من بعيد، أقول لكم وفقكم الله في حياتكم.

مقدمة

يعتبر إصلاح القطاع الأمني إحدى الآليات المهمة والمؤثرة لإصلاح باقي القطاعات في الدول الخارجة من مرحلة النزاع، والذي يعتبر أحد العناصر الأساسية لبناء السلام ويهدف إصلاح القطاع الأمني إلى بناء مؤسسات أمنية قوية وفعالة تخضع للقانون وتوفر الأمن للمواطنين وتحميهم من مختلف التهديدات.

فالقطاع الأمني الغير خاضع للمساءلة والشفافية يعتبر إحدى مسببات النزاعات خاصة في إفريقيا نظرا لما ينتج عنه من انتهاكات لحقوق الإنسان وغياب التنمية بحيث أصبح انعدام الأمن جزئيا من قطاع الأمن نفسه نظرا لتسييسه وعدم خضوعه للحكومة، مما يستوجب إيجاد مؤسسات أمنية ذات مسؤولية وخاضعة للقانون.

بالنظر لما تشهده ليبيا من انهيار شبه كلي لمؤسسات الدولة والمحاولات المتعددة لبنائها من جديد، تبرز ضرورة إصلاح وحكومة قطاع الأمن وكذا المؤسسات الأمنية، حيث يعد إصلاح القطاع الأمني من أهم التحديات التي تواجهها ليبيا بعد الانتفاضة الليبية ضد نظام القذافي سنة 2011م، أين عرفت ليبيا على غرار باقي الدول العربية ضعف في أداء الأجهزة الأمنية، فبعد سقوط نظام القذافي الذي لم يكن يمتلك جيش ليبي قوي بل كان يعتمد على الكتائب الأمنية التي يقودها أبناءه لتوفير الحماية له ولعائلته، انهار الجيش الليبي وكذا مختلف الأجهزة الأمنية الأخرى خاصة بعد استيلاء الشعب على مخازن السلاح وتدمير المعسكرات والإدارات الأخرى ودخول ليبيا في مرحلة الفوضى وغياب الدولة.

- فالمشكلة الأخطر التي تواجهها ليبيا منذ 2011 هي انعدام الأمن الذي خلف تداعيات سلبية عبر كافة المجالات، مما انعكس سلبا على مختلف الجهود الرامية إلى بناء المؤسسات، حيث تعيش ليبيا انفلاتا أمنيا خطيرا بسبب غياب دور السلطة المركزية وانهيار منظومة الأمن والدفاع، الأمر الذي أدى إلى انتشار وسيطرة الميليشيات المسلحة.

- فخلال حكم القذافي كانت الكتائب الأمنية تشكل الدعامة الأساسية للحكم الديكتاتوري، وكان من الضروري تغيير دور الأجهزة الأمنية من حماية النظام إلى حماية الدولة واحترام حقوق الإنسان والخضوع للقانون، بهدف تحقيق الانتقال الديمقراطي وبناء دولة المؤسسات، إلا أن ذلك لم يتحقق حيث تحول قطاع الأمن في ليبيا إلى ساحة رئيسية للصراعات السياسية بعد 2011.

أهمية الموضوع: يعتبر موضوع إصلاح القطاع الأمني في ليبيا من المواضيع المهمة والحديثة التي شغلت الكثير من الباحثين خاصة في ميدان العلاقات الدولية، خاصة وإن انهيار الأجهزة الأمنية في ليبيا بعد أحداث الربيع العربي أدى إلى انتشار الفوضى والعنف وعجز السلطات الليبية عن إخماد نار الفتنة والقضاء الفوضى وبناء مؤسسات ديمقراطية فقضية إعادة هيكلة وإصلاح القطاع الأمني مهمة أساسية في المرحلة الانتقالية بعد سقوط نظام القذافي، لكن السلطات الليبية عجزت وهو ما أدخل ليبيا في حرب أهلية.

أسباب اختيار الموضوع:

تعدد أسباب اختيار موضوع إصلاح القطاع الأمني في ليبيا وعملية بناء السلام2011_2022 بين أسباب موضوعية وأسباب ذاتية.

الأسباب الموضوعية:

ترتبط الأسباب الموضوعية لاختيار الموضوع بالموضوع نفسه، حيث يعتبر موضوع إصلاح القطاع الأمني في ليبيا وعملية بناء السلام2011_2022 من المواضيع الجديدة والمعقدة والتي رغم الجهود والمبادرات المحلية والدولية، إلا أنها لم تحقق طموحات الشعب الليبي حيث يسعى الباحثين والمهتمين بالشأن الليبي من خلال كتاباتهم للمساهمة في إيجاد حلول وخطط بإصلاح القطاع الأمني وصول لعملية بناء السلام.

الأسباب الذاتية:

تنحصر الأسباب الذاتية في كون موضوع إصلاح القطاع الأمني في ليبيا وعملية بناء السلام 20011_2022 م يندرج ضمن ميولاتي ورغباتي للبحث في هذا الموضوع بالإضافة إلى أن المهنة التي أمارسها على علاقة بالموضوع، كما أن عدم تمكن الشعب الليبي من تحقيق طموحاته المتمثلة في العيش في الديمقراطية والأمن والسلام بعد التخلص من النظام الديكتاتوري، جعلني أدرس هذا الموضوع في محاولة مني للمساهمة ولو بجزء بسيط في توضيح العلاقة بين إصلاح القطاع الأمني وعملية بناء السلام (دور إصلاح القطاع الأمني الليبي في تحقيق عملية بناء السلام في ليبيا).

الإطار المنهجي والمفهومي:

أ. **الإطار المنهجي:**

1. **الإشكالية:** سنحاول في هذه الدراسة البحث في الإشكالية الرئيسية التالية:

إلى مدى يمكن لإصلاح القطاع الأمني في ليبيا المساهمة في عملية بناء السلام؟

التساؤلات الفرعية: سنطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما المقصود بإصلاح القطاع الأمني، وما هي أركانه وتحدياته؟
- ما هو واقع القطاع الأمني في ليبيا أثناء وبعد سقوط نظام القذافي؟
- ما هي انعكاسات إصلاح القطاع الأمني في ليبيا على عملية بناء السلام؟

2. **الفروض العملية:** تسعى هذه الدراسات إلى اختيار الفضية التالية:

كلما نجحت السلطات الليبية في إصلاح القطاع الأمني كلما ساهم ذلك في تحقيق عملية بناء السلام.

بالإضافة للفرضيات الفرعية التالية:

- يعود ظهور مفهوم إصلاح القطاع الأمني لانهيار الاتحاد السوفياتي.
- الواقع الأمني في ليبيا خلال حكم القذافي ساهم في تدهور الأوضاع بعد سقوط النظام.
- تحقيق إصلاح القطاع الأمني في ليبيا يؤدي لبناء السلام وتحقيق التنمية.

3. **مجالات الدراسة:** سنركز في هذه الدراسة على إصلاح القطاع الأمني في ليبيا منذ سقوط نظام القذافي سنة 2011 م، إلى غاية بداية سنة 2022، لكن هذا لا يمنعنا من العودة للوراء من خلال دراسة أو تناول واقع القطاع الأمني في ليبيا خلال فترة حكم الرئيس الراحل معمر القذافي، بالإضافة إلى التطرق لظهور مصطلح إصلاح القطاع الأمني والذي يعود لفترة نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي.

أما بالنسبة للإطار المكاني فسندرس عملية إصلاح القطاع الأمني للدولة الليبية التي تعتبر محور دراستنا.

4. المناهج والإقترابات والأدوات المستخدمة

أ_ المناهج: خلال البحث في الموضوع محل الدراسة اعتمدت على المناهج التالية:

- **المنهج التاريخي:** ويقصد به الطريق الذي يتبعه الباحث في جمع المعلومات عن الأحداث والحقائق الماضية وذلك من خلال فحصها وتحليلها والتأكد من صحتها، عن طريق عرضها وترتيبها وتفسيرها واستخلاص النتائج النتائج العامة منها، والتي لا تتوقف الغاية منها على فهم أحداث الماضي، بل تتعداه للمساعدة في تفسير الأحداث الجارية ومحاولة توجيه خطط المستقبل.

- وقد تم الاعتماد على المنهج التاريخي من خلال التطرق لظهور مصطلح إصلاح القطاع الأمني، وكذا واقع القطاع الأمني في ليبيا خلال فترة حكم القذافي.
- **المنهج المقارن:** تم استعمال أو توظيف المنهج المقارن أثناء مقارنة واقع القطاع الأمني في ليبيا أثناء حكم القذافي وبعد سقوط نظام القذافي.
- **منهج دراسة الحالة:** من خلال دراسة عملية إصلاح القطاع الأمني في ليبيا أي التركيز على ليبيا كعينة.

ب_ الإطار المفهومي:

1_ تحديد المصطلحات الأساسية: إصلاح القطاع الأمني، بناء السلام، ليبيا.

2_ الدراسات السابقة: موضوع إصلاح القطاع الأمني في ليبيا وعملية بناء السلام كغيره من المواضيع في ميدان العلوم السياسية، تطرق إليه عدة باحثين في دراساتهم وسنحاول التطرق لأهم الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع:

- مراد أصلان، إصلاح القطاع الأمني في ليبيا خطوة رئيسية نحو بناء الدولة(*) أين تناول أو تطرق إلى مفهوم إصلاح القطاع الأمني، المؤسسات الليبية التي تحتاج إلى عملية الإصلاح، في حين أهمل التحديات الأمنية العميقة لعملية إصلاح القطاع الأمني في ليبيا.

(*) مراد أصلان، إصلاح القطاع الأمني في ليبيا خطوة رئيسية نحو بناء الدولة، مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية "سيتا"، شركة توركواز للاتصالات والنشر، تركيا، 2020.

(*) فريد ربك ويري، بيتركول، بناء قطاع الأمن في ليبيا، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، لبنان، 2013.

(*) سوميت بيساريا، سوجيت شودري، إصلاح القطاع الأمني في فترات الانتقال الدستوري، ورقة السياسات رقم 23 للمؤسسة الدولية للديموقراطية والانتخابات، السويد، 2021.

- فريد ربك ويري، بيتركول(*)، بناء قطاع الأمن في ليبيا، تناولا فيه واقع القطاع الأمني في ليبيا وكذا الخطوات الواجب القيام بها من أجل إصلاح القطاع الأمني الليبي، إلا أنهما لم يتطرقا لعلاقة إصلاح القطاع الأمني بعملية بناء السلام.
- سوميت بيساريا، سوجيت شودري(*)، إصلاح القطاع الأمني في فترات الانتقال الدستوري، تناولا فيه الجانب النظري لعملية إصلاح القطاع الأمني في الدول الخارجة من مرحلة النزاع، في حين لم يتطرق للجانب التطبيقي أو دراسة حالة لدولة معينة.

3_ تقسيم الدراسة: أثناء دراسة موضوع إصلاح القطاع الأمني في ليبيا وعملية بناء السلام 2011_2022، قمت بتقسيم الدراسة (المذكرة) إلى ثلاثة فصول:

الفصل الأول: بعنوان إصلاح القطاع الأمني وعملية بناء السلام، مقاربة معرفية، أين تطرقت لمفهوم إصلاح القطاع الأمني، ظهوره، أركان أهداف وتحديات إصلاح القطاع الأمني، بالإضافة لعلاقة إصلاح القطاع الأمني بعملية بناء السلام.

الفصل الثاني: فكان بعنوان مسارات إصلاح القطاع الأمني في ليبيا، حيث تناولت فيه واقع القطاع الأمني في ليبيا أثناء وبعد سقوط نظام القذافي، حكومة إصلاح القطاع الأمني في ليبيا وقضية نزع السلاح وتسريح المقاتلين وإعادة إدماجهم.

الفصل الثالث: فعنونته انعكاسات إصلاح القطاع الأمني في ليبيا على عملية بناء السلام، حيث قمت بتقييم تجربة إصلاح القطاع الأمني في ليبيا، مع ذكر أهم التحديات المعيقة لعملية إصلاح القطاع الأمني في ليبيا، وفي الأخير ركزت على مساهمة إصلاح القطاع الأمني في ليبيا في عملية بناء السلام.

الفصل الأول:

إصلاح القطاع الأمني وعملية بناء السلام – مقاربة معرفية–

المبحث الأول: مفهوم إصلاح القطاع الأمني

المطلب الأول: تعريف إصلاح القطاع الأمني

أولا: تعريف الأمن

لغة: الأمن يعني الشعور بالاطمئنان وعدم الخوف، فالأمن هو نقيض الخوف، كما يعني الاستقرار والبعد عن الأخطار[1].

اصطلاحا: عرفه هينري كسنجر*: هو تلك التصرفات التّي يسعى المجتمع عن طريقها للمحافظة على حقه في البقاء[2].

أمّا باري بوزنان *: فقد عرفه بأنه غياب التهديدات ضد القيم المركزية أي غياب الخوف من أن تكون تلك القيم محل هجوم[3].

ومما سبق يمكن القول بأنّ الأمن يعني توفير الطمأنينة والإحساس بالأمان، بالإضافة إلى التمسك بكل ما من شأنه توفير الحماية من مختلف التهديدات والاضطرابات والأخطار التّي تهدد كيان الدولة [4].

---

[1] عبد اللطيف علي السياه، حنان علي الطائي، **ثروة المعلومات والأمن القومي العربي**، (الأردن، دار مجلادي للنشر والتوزيع، 2003)، ص.50.

[2] لخميسي شيمي، **الأمن الدولي والعلاقات بين منظمة حلف شمال الأطلسي والدول العربية– فترة بعد الحرب الباردة (1991–2008)**، (مصر، المكتبة العربية للنشر والتوزيع، 2010)، ص. 14.

[3] عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري**، (الجزائر، المكتبة العصرية، 2005)، ص.14.

[4] منصور لخضاري، **استراتيجية الأمن الوطني في الجزائر 2006–2011**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2013، ص 36.

* هينري كسنجر، سياسي أمريكي ولد سنة 1923، شغل منصب وزير خارجية و م أ، مستشار الأمن القومي الأمريكي، حائز على جائزة نوبل للسلام سنة 1973.

* باري بوزنان، أستاذ جامعي وعالم سياسي أمريكي، ولد سنة 1946، بالمملكة المتحدة له عدة مؤلفات وكتب خاصة في مجال العلاقات الدولة.

ومع بداية فترة التسعينات حدثت نقلة نوعية في مفهوم الأمن، أين تم إخراج الأمن من المفهوم الضيق ليشمل أبعاد أخرى، ليتجاوز البعد العسكري الذّي يعتبر العامل المركزي للتحرك حسب النظرية الواقعية، بالإضافة إلى البعد العسكري تمت إضافة كل من البعد السياسي، الاقتصادي، المجتمعي والبيئي[1].

ثانيا: تعريف إصلاح القطاع الأمني: يشتمل مفهوم إصلاح القطاع الأمني عنصرين أساسيين هما الأمن والحكامة.

حيث شهد كلا المفهومين تغيرا خلال الفترة الماضية، أي مند نهاية فترة الحرب الباردة مفهوم الأمن لم يعد يتعلق بالدولة أو يتصل بالتهديدات العسكرية فقط وإنّما أصبح يشمل القضايا غير العسكرية التّي تؤثر على الدول والشعوب. [2]

أما الحكامة فترتبط بطرق تلبية إدارة المؤسسات وكذا القضايا الأمنية لمختلف احتياجات المواطن والدولة.

وتضم الحكامة المنية الرشيدة جميع الجهات والمؤسسات الأمنية المشاركة في عملية صنع القرار السياسي، وذلك من خلال الرجوع للمؤسسات الدستورية والسياسية التّي تشرف عليهم.[3]

---

[1] عبد المنعم النشاط، "نحو صيانة عربية لنظرية الأمن القومي،" **مجلة المستقبل**، بيروت، مركز الوحدة العربية، ع 154، 1983، ص. 9.

[2] Michel Berzoska, "security sector reform in development donor perspective : origins, theory and practice," **geneva center for the democratic centrel of the armed force accasional paper 4**,geneva 2003, PP. 13.14.

[3] Heiner Hanggi, «concepturlising security sectur reform and reconstruction,» in alan bryden and heiner hunggi, **reform and reconstruction of security sectur**, geneva, 2004, PP 2.3.

وغالبا ما تستخدم مصطلحات متنوعة لاصطلاح قطاع الأمن، اصطلاح النظام الأمني، تحديث قطاع الأمن أو إحداث التحول فيه، وغير ذلك من المسميات. [1]

ظهر مصطلح إصلاح القطاع الأمني خلال نهاية مرحلة التسعينات من القرن الماضي وقد استخدم لأول مرة من طرف وزيرة الدولة البريطاني للتنمية الدولية كلير شورت* عام 1998م، وارتبط بصورة مباشرة بتلك التغيرات الحاصلة في الأمن الدولي بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وما نتج عن ذلك من تأثيرات على مختلف مناطق العالم.

عرف على أنّه عملية وضع مجموعة من السياسات، الخطط والبرامج والنشاطات التّي تشرع فيها الحكومة من أجل تزويد الحماية، الأمن والعدالة بهدف تعزيز نجاعة وشرعية الخدمة العمومية، من أجل الشفافية والمحاسبة من قبل السلطة المرئية، بالإضافة إلى الاستجابة للحاجات العامة.[2]

تناول هذا التعريف السياسات والبرامج التّي تقوم بها الدول والحكومات من أجل محاسبة الأجهزة الأمنية، في حين لم يركز على دور المجتمع المدني والمواطنين.

كما عرف اصطلاح القطاع الأمني على أنّه وضع مجموعة من السياسات، الخطط والبرامج والنشاطات، من أجل تحسين توجه الدولة في توفير الحماية، الأمن والعدالة لمواطنيها المدنيين في إطار القانون، وهو مبدأ يجعل كل الأفراد والمؤسسات تخضع للمحاسبة القانونية وحماية حقوق الإنسان.

هذا التعريف تناول المحاسبة القانونية بالإضافة لحماية حقوق الإنسان.

---

[1] كريستين فالاسيك، إصلاح القطاع الأمني والنوع الاجتماعي، **تقرير معهد الأمم المتحدة الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة بالتنسيق مع الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي ومركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة**، ص. 07.

* كلير شورت، سياسية بريطانية ولدت سنة 1946، شغلت منصب وزير دولة لتنمية الدولية، في عهد رئيس الدولة البريطاني تونب بلار، 1997- 2003.

[2] **المرجع نفسه**، ص. 07.

وعرفته لجنة متابعة التنمية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بأنّه تغيير نظام أو قطاع الأمن، ويشمل كافة الأطراف المعنية العاملة فيه والدوار المنوطة بها، والإجراءات الخاصة بها والتّي تعمل مع بعضها البعض لإدارة وتشغيل النظام بطريقة تتضمن قدر كبير من التوافق مع معايير الديمقراطية وكذا المبادئ السلمية للحكم الرشيد، ما من شأنه الإدارة الجيدة لإطار العمل الأمني. [1]

أمّا لجنة متابعة التنمية فقد ركزت على التغيير الذّي يحصل في قطاع الأمن ليتماشى مع مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان.

أمّا الموسوعة السياسية فعرفته بأنّه ذلك التعديل أو التطور غير الجدري في شكل الحكم أو العلاقات الاجتماعية دون المساس بأسسها، والإصلاح خلاف للثورة، وهو تحسين في النظام السياسي والاجتماعي القائم دون المساس بأسس هذا النظام.

فهو أشبه ما يكون بإقامة دعائم الخشب التّي تحاول منع انهيار المباني المتداعبة ويستعمل عادة للحيلولة دون الثورة أو لتأخرها.

في حين الموسوعة السياسية ركزت على تطوير شكل الحكم مع التركيز على النظام السياسي وإهمال المؤسسة الأمنية.

وعرف أيضا بأنّه تحول النظام الأمني يشمل جميع مؤسساته وأدوارها ومسؤولياتها وإجراءاتها وأهدافها، حيث تتم إدارته وتشغيله على نحو أكثر إتساقا مع معايير الديمقراطية ومبادئ الحكم الرشيد مما يساهم في خلق جهاز أمني جيد الأداء. [2]

---

[1] suruh Meharg,Alicha Armush, "security sector reform : a çase study approach to trunsetion and capacity building," **ssi report**, january, 2010. PP 4.5.

[2] علي مدوني، "إصلاح القطاع الأمني في بلدان الربيع العربي، التجربة التونسية نموذجا،" **المجلة العربية للأبحاث والدّراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية**، م. 13، ع. 05، 2021، الجزائر، ص. 494.

هذا التعريف أكثر شمولا من خلال تركيزه على تحول مؤسسات النظام الأمني لكي تتماشى مع مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان.

بالنسبة لمنظمة الأمم المتحدة فالقطاع المني مصطلح عام يستعمل عادة لوصف المؤسسات والشخصيات المسؤولة عن تسيير الحدود، الجمارك، وسائل قطاع العدالة، الفصل في قضايا السلوك الإجرامي وإساءة استخدام القوة. [1]

بالإضافة إلى ذلك يشمل القطاع الأمني عدّة قواعد والتّي تلعب دورا في تسيير ومراقبة تنفيذ الأمن، على غرار الوزارات، الهيئات التشريعية والمجتمع المدني، بالإضافة إلى قواعد أخرى غير دولاتية تدخل ضمن اهتمامات القطاع المني كالسلطات العرفية أو غير الرسمية والأجهزة المنية الخاصة.

بالنسبة للأمم المتحدة لا يوجد نموذج واحد في إصلاح القطاع الأمني، حيث بيّنت تجارب الأمم المتحدة في هذا الشأن أنّ لكل دولة تجربتها الخاصة في هذا المجال. [2]

ممّا سبق نضع تعريفا إجرائيا وشاملا لمفهوم إصلاح القطاع الأمني على أنّه تلك العملية المستخدمة بإصلاح أو إعادة بناء القطاع الأمني في دولة ما، من خلال تحسين مستوى توفير خدمات الأمان والعدل، وهذا عن طريق محاسبة الأجهزة الأمنية من طرف الدولة وشعبها.

ويضم القطاع الأمني جميع المؤسسات التابعة للدولة والجهات الأخرى التّي تضطلع بدور في ضمان الأمن للدولة ولمواطنيها وتشمل كلا من:

---

[1] محمد عبد الرحيم خلاف، **إصلاح القطاع الأمني –حالة الجزائر–**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع دراسات متوسطة ومغاربية في التعاون والأمن، جامعة مولود معمري تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015، ص 27.

[2] **المرجع نفسه**، ص ص 27، 28.

- للأطراف الأمنية الأساسية والمتمثلة في القوات المسلحة، الشرطة، الدرك، القوات شبه العسكرية، الحرس الرئاسي، الأجهزة الأمنية والاستخبارات، خفر السواحل، حرس الحدود، الجمارك... إلخ.
- إدارة المن وهيئات الرقابة والمتمثلة في البرلمان (السلطة التشريعية)، الحكومة (السلطة التنفيذية)، مؤسسات الإدارة المالية، مؤسسات المجتمع المدني، بالإضافة إلى وسائل الإعلام وكذا المنظمات غير الحكومية. [1]
- السلطة القضائية والمؤسسات المكلفة بتطبيق القانون ممثلة في وزارة العدل، إدارة السجون، التحقيقات الجنائية، جهاز القضاء (المحاكم والمحاكم الخاصة)، الأجهزة المكلفة بتنفيذ الأحكام القضائية، لجان حقوق الإنسان... إلخ.
- القوات الأمنية غير النظامية كالمؤسسات التّي تعمل في مجالات مهنية معيّنة على غرار مراكز البحث والمنظمات التّي تتولى التأثير في السياسات العامة، المؤسسات الدينية والمنظمات غير الحكومية. [2]

المطلب الثاني: ظهور مصطلح اصطلاح القطاع الأمني:

مفهوم اصطلاح القطاع الأمني من المفاهيم الجديدة في ميدان العلوم السياسية والذّي يركز على التنمية وبناء السلام في دول ما بعد مرحلة النزاع، بالإضافة إلى نشر الديمقراطية والحكومة الراشدة.

مع نهاية مرحلة الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي أصبح مفهوم إصلاح القطاع المني من المفاهيم الرئيسية في ميدان العلوم السياسية، خاصة الدراسات المنية حيث أصبح أكثر تقبلا من قبل خبراء الأمن، في ظل تغير الأولويات الاستراتيجية للقوى العظمى وانهيار

---

[1] كريستين فالاسيك، **مرجع سابق**، ص ص 7،8.

[2] **المرجع نفسه**، ص 8.

الاتحاد السوفياتي، حيث تبنت الجمهوريات التّي كانت تابعة للاتحاد السوفياتي للنهج الليبيري. [1]

هذا التغير في الأولويات ترتبت عند نتائج كان أهمها حدوث تغيرات في المشهد الجيوبوليتيكي، والذّي مكّن من اندماج المن ضمن السياسة والتنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى عملية إصلاح المؤسسات العمومية وتعزيز محاولات لتغيير مواقف وتصرفات النخب السياسية في الدول النامية التّي تعرف عمليات التحول الديمقراطي. [2]

حيث أصبح ينظر بإصلاح القطاع الأمني على أنّه البديل لمفهوم الأمن بمعناه التقليدي، من خلال التوجه نحو الديمقراطية والحوكمة الشرعية ودولة المؤسسات التّي تصبح حمايتها مسؤولية التجميع من خلال التبليغ عن التجاوزات والجرائم... إلخ.

بالتالي تصبح قضية تكثيف الحواجز المنية وزيادة عدد موظفي المؤسسات الأمنية المختلفة وزيادة عملية التسلح بدون جدوى، فقد أبثثت التجارب أنّ الاتفاق العسكري الكبير لتحقيق المن فكرة خاطئة، مثلا الدول العربية عملت على إصلاح القطاع المني من خلال عدم التركيز على المدخل الديمقراطي وهذا ما أنتج شرح بين النخب الحاكمة التّي تحمي نفسها وبين مواطني هذه الدول. [3]

وقد ظهر موضوع إصلاح القطاع المني في إطار ما يعرف بالسياسة التنموية والأمنية في نهاية التسعينات، وذلك إدراكا للحاجة إلى صياغة مقاربة أوسع للمساعدات الأمنية واتجاه بديل للتفكير حول دور مصالح الأمن في الحياة السياسية والاقتصادية للدول.

---

[1] محمد عبد الرحيم خلاف، **مرجع سابق**، ص 20.

[2] **المرجع نفسه**، ص. 21.

[3] **المرجع نفسه**، ص. 22.

فالنقاش الذّي يثار حول إصلاح القطاع المني الذّي أثار انتباه الباحثين، تعود البدايات الأولى لظهوره لفترة الستينات من القرن الماضي، وذلك بعد الانقلابات العسكرية التّي عرفتها كل من: دول أمريكا اللاتينية، إفريقيا، آسيا وقد ركزت النقاشات على النقاط التالية:

- الاستهلاك أو التبذير في المواد من طرف المؤسسة العسكرية، حيث تناولت مختلف تقارير منظمة الأمم المتحدة ضرورة توظيف تلك الموارد في برامج أخرى على غرار البرامج المتعلقة بالتنمية. [1]
- دور الجيش في بناء الدول، أين طرح أغلب المنظرين في مجال التنمية احتمال هيمنة المؤسسة العسكرية على باقي المؤسسات بالنسبة للدول التّي كانت مستعمرة، بحجة بناء الدولة وتوحيد مختلف فئات المجتمع.
- لعب الجيش دور تحديثي في دول العلم الثالث، حيث يرى بعض الباحثين أنّ المؤسسة العسكرية في بعض دول العالم الثالث تبنت بعض أدوار التضييع والتحديث، مما أدى إلى إضفاء نوع من الشرعية على مؤسسة الجيش، كما استفادت من برامج الدعم.

لكن فشل التنمية في دول العالم الثالث وكذا تراجع معدلات النمو، قد أدى إلى العدول عن فرضية الدور التحديثي للجيش.[2]

خلال فترة الحرب الباردة كانت القوى العظمى سواء من الكتلة الشرقية أو الغربية تقدم المساعدات العسكرية والتنموية ليس من أجل تعزيز الديمقراطية في الدول التّي توجه لها تلك المساعدات، وإنّما من أجل توطيد العلاقات والتحالفات الاستراتيجية مع الحلفاء، حيث كانت أغلب الدول الموجهة إليها تلك المساعدات خاضعة لحكم المؤسسة العسكرية، أو لحكم أشخاص يتم تعيينهم من طرف المؤسسة العسكرية.

---

[1] **المرجع السابق**، ص ص. 16،17.

[2] Herbet wulf, "security sector reform in developing and transitunal countries," **research center for constructive cinflict management**, germany, 2004, P P 4-5.

سيطرة المؤسسة العسكرية على الحكم في بلدان العالم الثالث قلص من فرص المواطنين في المشاركة في الحكم، كما أنّ تخصيص ميزانيات ضخمة للمؤسسة العسكرية والفساد الموجود داخلها قد أذى إلى إضعاف دور مصالح الأمن في تأدية مهامها.

في ظل المعطيات السالفة الذكر، ظهرت العديد من الدّراسات خلال فترة الحرب الباردة حول تدخل المؤسسة العسكرية في صناعة القرار السياسي، إلاّ أن هذه الدّراسات واجهت عدة صعوبات على غرار نقص المعلومات وصعوبة الحصول عليها، كما أنّها تناولت دول معيّنة من دول العالم الثالث. [1]

هذه الدراسات ركزت على فهم ديناميكية المركب السياسي الاجتماعي، الاقتصادي والثقافي التّي تشكل العلاقة بين النخب المدنية والعسكرية، هذه العلاقة كان لها تأثير كبير على قدرة الدول في توفير الأمن لشعوبها على نطاق واسع هذه الشعوب التّي تحتاج إلى تنمية سياسية واقتصادية مستدامة. [2]

مع بداية مرحلة الثمانينات سجل بداية تراجع دور المؤسسة العسكرية في صناعة القرار السياسي والسيطرة على مؤسسات الدولة، مع إشراك الحكومات وإعطائها صلاحيات أوسع، خاصة مع زيادة اهتمام الباحثين بالدراسات المتعلقة بمشاركة الجيش في العملية السياسية، وحماية الشعوب من العنف الممارس عليها من طرف الحكام وحماية الأقليات.

---

[1] محمد عبد الرحيم خلاف، **مرجع سابق**، ص. 19.

[2] Herbet wulf, p.s.

المطلب الثالث: المفاهيم المرتبطة بإصلاح القطاع الأمني

1- **الميليشيات:** هي مجموعة من المواطنين العاديين الذّين يتدربون للعمل العسكري بعد تجنيدهم في حالة الطوارئ دفاعا عن دولتهم، وهذا ما يتطلب جاهزيتهم للمشاركة، وتختلف الميليشيات عن القوات النظامية، فالجيش من حيث الاحترافية والجاهزية والتنظيم. [1]

وقد ارتبطت الميليشيات السياسية بالأنظمة التّي تقمع المعارضة، وارتبطت خصيصا بحكومة "فيتشي" الفرنسية العميلة التّي تميزت بالتنظيم السياسي والعسكري والإجرامي من خلال ممارسات القتل، بالإضافة إلى تسليم مناضلي المقاومة الفرنسية للمحتل.

كما عرفوا باسم ميليشيات الرداء الأسود نسبة لتميز لون لباسهم بالسواد، غير أنّه تم توظيفه في الأدبيات الغربية مند منتصف الخمسينات من القرن الماضي لوصف المقاومة الشعبية وحركات التحرر ضد المستعمر. [2]

2- نـزع السـلاح: يقصد به عملية جمع الأسلحة الثقيلة، الخفيفة، الألغام، الذخائر والمتفجرات من المقاتلين ووضع خطة من أجل إزالتها وتدميرها، كما يشتمل هذا الإجراء وضع آليات وقوانين من أجل تأمين مخازن الأسلحة، كما تدخل ضمن هذه العملية إزالة الألغام وتشمل هذه العملية ما يلي:

- **الأسلحة الخفيفة:** ويقصد بها تلك الأسلحة القابلة للحمل بواسطة اليد ويتم استعمالها من طرف الأشخاص على غرار البنادق، والصواريخ التّي يتم إطلاقها من فوق الكتف، القذائف المضادة للطائرات. [3]

---

[1] نور الهدى بن بتقة، **إشكالية بناء الدولة في ليبيا بعد سقوط نظام معمر القدافي 2012-2016**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص: دراسات أمنية دولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2017، ص. 255.

[2] **المرجع نفسه**، ص 258.

[3] نوال عرقوب، "برامج الأمم المتحدة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج – الجهود والتحريات"، **المجلة الأكاديمية للبحث القانوني**، م. 15، ع.01، تيزي وزو، 2017، ص 544.

- **الأسلحة الصغيرة:** ويقصد بها تلك الأسلحة المخصصة للاستعمال الشخصي، وتضم المسدسات الآلية والرشاشات الأوتوماتيكية، بالإضافة إلى بعض البنادق الخفيفة، ويخضع استعمال هذه الأسلحة في النزاعات المسلحة لاتفاقية جنيف سنة 1980 المتضمنة حضر وتقييد استعمال بعض الأسلحة التقليدية، والتّي يمكن في بعض الحالات تصنيفها أو اعتبارها عشوائية.

كما تخضع هذه الأسلحة لبعض الاتفاقيات الخاصة على غرار إتفاقية أوسلو المتعلقة بالذخائر العنقودية. [1]

2- **التسريح:** يقصد به عملية إعفاء المقاتلين الفعليين من القوات المسلحة وكذا الجماعات المسلحة.

كما يعرف بأنه عملية حل وتفكيك التشكيلات العسكرية على المستوى الفردي، بالإضافة إلى تسريح المقاتلين من التعبئة العسكرية التّي تم استدعائهم إليها من طرف الدولة وتأتي عملية تسريح المقاتلين بعد الانتهاء من نزع السلاح، وبالتالي فهي عبارة عن عملية فك وإنهاء للعلاقة بين المقاتلين المسلحين ومختلف المجموعات المسلحة التّي ينتمون إليها[2].

عملية التسريح تكون وفق اتفاقيات السلام التّي تم التوقيع عليها من طرف أطراف النزاع، وبعددها تتم عملية أخرى تتمثل في إحصاء إعداد المقاتلين وأماكن إقامتهم مع تحديد مختلف احتياجاتهم خاصة الاقتصادية لتفادي وقوع مشاكل أو أعمال عنف وسط الأشخاص الذّين تم تسريحهم.

---

[1] **المرجع السابق**، ص. 545.

[2] سامية يتوجي، "أطر أنفاد برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في سياق متطلبات الإصلاح المؤسسي لدى دول ما بعد النزاع المسلح"، **مجلة الدّراسات والبحوث القانونية**، م. 4، ع.1، جامعة بسكرة، 2019، ص 76.

تجدر لإشارة أنّ عملية تقديم المساعدات والمنح تخضع لقواعد وشروط صارمة ومضبوطة، لأنّ المبالغة في تقديم المساعدات لهذه الفئة يراها المجتمع بأنّها عبارة عن مكافئات، كما يجب أن تقدم خلال فترة مؤقتة. [1]

4- **إعادة الإدماج:** يقصد بها مرحلة عودة المقاتلين إلى حالتهم الطبيعية أو الأصلية من خلال اكتسابهم للمركز المدني وكذا منقذ المواطن العادي، وبالتالي حصولهم على مناصب عمل وراتب شهري.

مرحلة إعادة الإدماج هي عبارة عن عملية سياسية اجتماعية واقتصادية، لها طابع زمني وتعتبر مرحلة حاسمة في المجتمعات الانتقالية، وتتخلل هذه المرحلة جهود كبرى لتحقيق التنمية.

كما يتم من خلال هذه المرحلة إعادة تأهيل المقاتلين نفسيا واجتماعيا ومحاولة دمجهم اقتصاديا. [2]

مما سبق ذكره يمكن تعريف مصطلح نزع السلاح وتسريح المقاتلين وإعادة إدماجهم بأنه تلك العمليات التّي تتم في مرحلة ما بعد النزاع للوصول إلى عملية بناء السلام من خلال:

- مزع مختلف الأسلحة من المقاتلين والسيطرة عليها.
- حل الأطراف المتحاربة وتسريح المقاتلين.
- إعادة إدماج المقاتلين في المجتمع. [3]

5- **التسوية السياسية:** يقصد بها تلك الاتفاقيات السياسية الرسمية وغير الرسمية التّي تحدد كيفية ممارسة السلطة داخل الدولة.

---

[1] نوال عرقوب، **مرجع سابق**، ص. 545.

[2] سامية يتوجي، **مرجع سابق**، ص. 77.

[3] **المرجع نفسه**، ص. 78.

كما تعرف أنّها صياغة فهم مشترك يكون في العادة بين النخب السياسية، حيث تتحقق مصالحهم أو المبادئ التّي يؤمنون بها ومحاولة تجسيدها، من خلال القبول بإطار العمل لإدارة السلطة السياسية، حيث تلعب النخب السياسية دور كبير في هذه العملية. [1]

6-**نزع السلاح تسريح المقاتلين وإعادة الإدماج:** عبارة عن عملية معقدة وتمر عبر عدّة مراحل وتعتبر عملية نزع السلاح هي المرحلة الأولى من خلال تجميع المقاتلين جمع وتوثيق الأسلحة، والتحقق من المقاتلين منزوعي السلاح وهذا بهدف تقييم أهليتهم للحصول على المزيد من المساعدات، وفي أغلب الحالات يتم التخلص من الأسلحة وحرقها بشكل علني تعبيرا عن انتهاء الحرب، وفي حالات نادرة ترفض بعض الفصائل التعامل مع عمليات السلاح أين يتم تطبيق الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة والقيام بعمليات نزع السلاح بالقوة. [2]

بعد نهاية عملية أو خطوة نزع السلاح تأتي مرحلة تسريح المقاتلين من خلال فصلهم عن قادتهم في معسكرات أو مواقع تسريح أو مخيمات ثم نقلهم إلى مقرات أو أماكن إقامتهم، بعدها تتم عملية إدماج بعض المقاتلين في القوات المسلحة النظامية وهذا للمحافظة على هياكل العسكرية الفاعلة على غرار ما حدث في ساحل العاج.

في حين يتم احتواء باقي المقاتلين المسرحين ومحاولة دمجهم في سوق العمل وممارسة أنشطة ذات دخل، وتشمل عملية الإدماج أشكالا مختلفة من الدعم من خلال تقديم المساعي الاقتصادية، التعليم، الدعم النفسي والاجتماعي. [3]

---

[1] بيل كريستين، زواويتا كيمانا فولشر، التسلسل الزمني باتفاقيات السلام والدساتير في عمليات التسوية، **ورقة سياسات** رقم 13، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات (د، ب، ن)، 2016، ص 14.

[2] آدم محمد عوض تربح، "برامج نزع السلاح وتسريح وإعادة إدماج المقاتلين السابقين في دول ما بعد النزاعات المسلحة"، الرابط: https://www.libya-al-mostakba بتاريخ 26-03-2022م.

[3] **المرجع نفسه**، ص. 2

إصلاح القطاع المني ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج هما عمليتان مرتبطتان وتدعمان بعضهما البعض، حيث يهدفان إلى ترسيخ احتكار الدولة للقوة وفرض حكم القانون، وعليه فإنّ نجاحها أو فشلها مرتبط بمصير واحد.

ولهذا يجب التخطيط لهما وتنفيذهما وتقييمهما من خلال تنسيق متواز ويحدد نموذج المعايير المتكاملة الذّي تبنته الأمم المتحدة ثلاثة حلقات عملية للربط بين إصلاح القطاع الأمني ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وتتمثل فيما يلي: [1]

- ربط نزع السلاح والتسريح بسياسات الأمن القومي.
- ربط الإدماج الأمني والعسكري بعملية إصلاح القطاع الأمني.
- مشاركة المعلومات بين فواعل إصلاح القطاع المني وفواعل نزع السلاح وتسريح المقاتلين وإعادة الإدماج لأهداف تخطيطية.

ولضمان نجاح عملية إصلاح القطاع المني فإنّ نزع السلاح وتسريح المقاتلين وإعادة إدماجهم، يجب أن يطبق بمستويات دنيا وهذا لكون عملية إصلاح القطاع الأمني تتطلب نزع سلاح المحاربين وإعادة إدماجهم ضمن المؤسسات الأمنية.

كما أن عمليتي إصلاح القطاع الأمني ونزع السلاح وتسريح المقاتلين وإعادة الإدماج مرتبطتان وبالتالي فإنّ فشل إحدى العمليتين يؤدي لفشل الأخرى. [2]

المبحث الثاني: أركان، أهداف وتحديات إصلاح القطاع الأمني

المطلب الأول: أركان إصلاح القطاع الأمني

---

[1] مراد أصلان، **إصلاح القطاع الأمني في ليبيا خطوة رئيسية نحو بناء الدولة**، (تركيا: مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية "سيتا"، شركة توركواز للاتصالات والنشر، 2020)، ص. 26.

[2] **المرجع نفسه**، ص. 26،27.

يمس إصلاح القطاع الأمني المؤسسة العسكرية بمختلف أقسامها وأجهزتها، وهذا ما يؤدي إلى خلق نوع من الثقة بينها وبين المواطنين، الأمر الذّي من شأنه تحسين صورة المؤسسة العسكرية لدى المواطنين، خاصة في النظم الشمولية والديكتاتورية التّي تلعب فيها المؤسسة العسكرية دور كبير في العملية السياسية، وغالبا ما تقوم بأعمال عنف في حق المواطنين من أجل المحافظة على النظام القائم.

تشير أغلب الدّراسات أنّ عملية إصلاح القطاع الأمني تمس الأجهزة والمؤسسات التالية:

1- **جهاز الشرطة:** تتم عملية إصلاح جهاز الشرطة من خلال ترميم العلاقة بينها وبين المواطن، من خلال القيام بإلهام الموكلة لها دستوريا وليس بالوقوف إلى جانب المسؤولين وحمايتهم رغم فسادهم استجابة لضرورات التغيير المؤسساتي التّي تنشر المشاركاتية والشفافية والمحاسبة. [1]

كذلك القيام بعملية المساءلة والرقابة، فالمساءلة الشرطية تعني القواعد المعيارية التّي تحدد من الذّي ينبغي عليه أن يسأل ومن يسأل ومن يسؤل؟ فالمسألة تعني وجود نظام للمحاسبة يسمح للمواطنين الذّين تعرضوا للظلم من طرف الشرطة استرداد حقوقهم، وتتم عملية المساءلة وفق الاعتبارات التالية: [2]

– التوازن بين حق الشرطة في استخدام أدوات القهر المادي المملوكة لديها وضرورة ضبطها واستخدامها في إطار ما يسمح به القانون.

---

[1] جميلة علاق، "إصلاح القطاع الأمني في المنطقة المغاربية: اتجاه لترشيد الحكم أم محض تكيف ديمقراطي"، **مجلة البحوث السياسية والإدارية**، جامعة الجلفة، ع. 11، 2017، ص. 109.

[2] إصلاح الشركة والتحول الديمقراطي: دروس إفريقية، الرابط https://www.afrigatenews.net/article بتاريخ: 25-04-2022.

– فصل جهاز الشرطة عن السياسة وعدم السماح بتسييسها، أي فك الارتباط بينها وبين نظام الحكم الذّي يرى فيها عبارة عن أداة قمع يستخدمها لتحقيق أهداف السياسة.

– المساءلة المالية لعناصر جهاز الشرطة وذلك لمحاربة الرشوة وباقي أشكال الفساد.

– شرعية الشرطة تجعلها تكسب ثقة المواطن. [1]

2- **إصلاح القوات المسلحة:** وذلك من أجل حماية الحدود الإقليمية للدولة من كل التهديدات الداخلية والخارجية، بالإضافة إلى تجنيب أي دور أمني داخلي للمؤسسة العسكرية لقهر شعوبها، ما من شأنه أن يؤدي لإنشاء سلطة مدنية تكون لها السلطة على القوات المسلحة.

فبمجرد الانتقال من أمن النظام إلى أمن الدولة ستحدث نقلة نوعية في وظيفة القوات المسلحة، مع مراجعة طبيعة العلاقة بين النظام والأجهزة الأمنية.

3- **إصلاح جهاز المخابرات:** حيث يعتبر هذا الجهاز من الأركان الرئيسية في الجهاز الأمني الذّي يعتبر جهاز معقد وحساس، إذ تكمن المشكلة في خلق توازن بين تحديث القطاع وحداثته من خلال الرفع من كفاءة واحترافية وكذا قدرات الأجهزة الأمنية لتستجيب للمخاطر الجديدة، مع ضمان عدم إفلاتها من العقاب من خلال الرقابة القانونية عليها من طرف جهاز العدالة. [2]

4- **إصلاح جهاز العدالة:** الحديث عن إصلاح القطاع الأمني يقودنا للحديد عن إصلاح العدالة وضمان استقلاليتها، لأن القطاع الأمني وجهاز العدالة يمثلان أهم أدوات السلطة في الأنظمة غير الديمقراطية وإحدى أفرع الفساد فيها، فالأنظمة التسلطية تنتج أجهزة أمنية وعدالة فاسدة.

---

[1] **المرجع السابق**، ص. 3.

[2] جميلة علاق، **مرجع سابق**، ص. 110.

فإصلاح العدالة هو منظومة متكاملة بين المصالحة وإنشاء لجنة لتقصي الحقائق، حيث يمثل تحقيق التوازن بين العدالة والحاجة لبناء السلام والاستقرار تحديا رئيسيا تواجهه الدول التّي تعيش ظروف أو مراحل انتقالية.

حيث توجد علاقة بين إنشاء عدالة وعملية إصلاح القطاع الأمني، وذلك من خلال تطهير مؤسسات الدولة والحيلولة دون نفاد الفساد والفاسدين إليها استجابة لها يقتضيه الحكم الراشد من خلال:

– تعزيز دولة القانون والمؤسسات.
– المشروعية السياسية من خلال إجراء انتخابات حرة ونزيهة.
– ضمان أمن الأشخاص والممتلكات.
– تكريس الشفافية في كل مؤسسات الدولة ومحاسبة المسؤولين على التجاوزات أثناء تأدية مهامهم. [1]

بالإضافة إلى المؤسسات السالفة الذكر يشمل إصلاح القطاع الأمني ما يلي:

– إصلاح النظام الجنائي.
– تعزيز الإدارة المدنية والمحاسبة من خلال تقوية إشراف البرلمان والمجتمع المدني على القطاع الأمني.
– نزع السلاح وتسريح وإعادة دمج المقاتلين.
– تجميع الأسلحة خاصة الخفيفة الموجودة أثناء فترة النزاع.
– تحقيق العدالة الانتقالية.
– تعزيز سيادة القانون.
– إزالة الألغام.

[1] **المرجع السابق**، ص. 111.

- مكافحة الاتجار غير الشرعي بالأسلحة، تجارة المخدرات والبشر. [1]

المطلب الثاني: أهداف إصلاح القطاع الأمني

تهدف عملية إصلاح القطاع الأمني للتعامل مع المشكلات الأمنية التّي يعاني منها قطاع الأمن في بلد أو دولة معيّنة، على غرار الفساد ونقص الإمكانيات، انتهاكات حقوق الإنسان.

- غياب العدالة والشفافية.
- انتشار المشاكل الاجتماعية كالجريمة والعنف المسلح.

فالدول الخارجة من الصراع أو التّي تمر بمراحل انتقالية لعملية الإصلاح الخاصة بالقطاع الأمني، كانت أهدافها الرئيسية التّي تسعى إليها من خلال عملية الإصلاح إرساء حكم جيد في قطاع الأمن هدفه الأساسي إصلاح المجتمع عامة، بالإضافة إلى خلق بيئة على المستوى المحلي، الإقليمي والدولي.

كما تهدف مبادرات وعمليات إصلاح القطاع الأمني إلى خلق مؤسسات مدنية قوية من اجل الرقابة والسيطرة على الأجهزة الأمنية وجعلها تقوم بمهامها وفق القانون، بالإضافة لتعزيز القدرة الوطنية لخلق وتطوير قطاع أمن قوي وفعال ويتمتع بكفاءة مهنية عالية.[2]

فإصلاح القطاع الأمني يهدف إلى:

- تعزيز إدارة القطاع الأمني وفرض الرقابة المدنية عليه.
- تقوية القطاع الأمني، على غرار البرامج التّي تهدف إلى تدريب الجنود، وكذا أفراد الشرطة وكذا باقي الأجهزة المنية على المساءلة الأمنية الديمقراطية وقضايا النوع

---

[1] تحديات الإصلاح الأمني في سورية، **ورقة علمية** مقدمة للندوة الحوارية التّي ينظمها مركز الحوار السوري بالتعاون مع الرصد الإستراتيجي، سوريا، 2017، ص 14.

[2] les gindersah," security sector reform : a léterature review, norway, norwegien" institute **of international affairs**, 2015, P 02.

الاجتماعي، حقوق الإنسان، القانون الدولي الإنساني، القضايا ذات الطابع العرقي والاثني، بالإضافة لغرس ثقافة المشاركة في أعمال الشرطة لدى أفراد المجتمع. [1]

- نزع السلاح وإرساء دعائم السلام.
- ترسيخ سيادة القانون.
- التأكيد على الإدارة الديمقراطية والمدنية لقطاع الأمن.
- إنشاء قطاع أمني فعال ومحاولة ترشيد التكاليف. [2]
- تطوير السياسات المتعلقة بالأمن والتخطيط والتنفيذ.
- بناء مهنية قوات الأمن.
- تعزيز آليات الرقابة على المؤسسات الأمنية.
- تحسين إدارة الإنفاق في القطاع الأمني.

بالإضافة إلى ما سبق ذكره فإنّ إصلاح القطاع الأمني لا يعني إصلاح الأجهزة الأمنية وفقط، بل يهدف إلى تحقيق الأمن للدولة وكذا الأشخاص المقيمين بالدولة (المواطنين) ضمن نطاق الحكم الديمقراطي وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان.

هذا الهدف (احترام حقوق الإنسان) له أهمية كبرى لأنه يؤكد على أنّ الدولة لا يمكنها أن تعزز الديمقراطية، التنمية والأمن في البلاد إذا كانت مهمتها تقتصر على الاهتمام بمسألة الأمن، بل يجب عليها الاهتمام أيضا بقضية الأمن الإنساني. [3]

---

[1] حبيبة رحايبي، "رقابة البرلمان ودورها في إصلاح القطاع الأمني –دراسة في ضوء منظور هيئة الأمم المتحدة،" **مجلة آفاق للعلوم**، جامعة زيان عاشور الجلفة، ع. 15، م. 20، 2019، ص ص 348،349.

[2] حسيبة رحايبي، مرجع سابق، ص 349.

[3] فايزة صحراوي، "ما بعد الانتقال، تحديات إصلاح القطاع الأمني في تونس"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، الجزائر، م. 10، ع. 02، 2019، ص. 337.

فالارتباط بين الدولة والأمن الإنساني بالغ الأهمية، فالمؤسسات والأجهزة الأمنية التّي لا تخضع للقانون وينتشر فيها الفساد والرشوة وسوء التسيير، لا يمكنها توفير الأمن الإنساني الذّي ترغب فيه كل الشعوب.

كما أنّ ضعف التجهيز والتكوين لدى الأجهزة الأمنية يجعلها عاجزة عن توفير الأمن الإنساني، فعمليات المساءلة والمراقبة للقطاع الأمني تؤدي إلى تحقيق الأمن الإنساني، فما يمّز عملية إصلاح القطاع الأمني عن باقي الجهود المبدولة لتحسين فعالية القوات المسلحة هو التركيز على تحقيق الرقابة الديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان. [1]

أمّا سدار (sedra) فقد لخص أهداف إصلاح القطاع الأمني في الدول الهشة في النقاط التالية:

- تحسين قدرات موفري الخدمات (الدولة وغير الدولة).
- تقديم الخدمات الأساسية بكفاءة، والقابلية للمحاسبة، ويكون ذلك عن طريق أسلوب يحترم الحقوق.
- تعزيز الحوكمة وترشيد الهياكل التنظيمية وأنظمة الإدارة على المستوى الوطني وكذا باقي المستويات، وذلك بما يتوافق والمعايير الديمقراطية الأساسية.
- العمل على تأسيس قطاع أمني قائم على التمويل الدائم، مع تخصيص موارد مناسبة تستجيب للمخاطر الحالية والمستقبلية، بالإضافة إلى العمل على إرضاء الاحتياجات الأمنية للسكان. [2]

---

[1] **المرجع نفسه**، ص 337.

[2] مراد أصلان، **مرجع سابق**، ص. 30.

المطلب الثالث: تحديات إصلاح القطاع الأمني

إنّ عملية إعادة بناء الدولة وبناء مؤسسات ديمقراطية من الشروط الأساسية في عملية الانتقال الديمقراطي، وتعد عملية إدارة المرحلة الانتقالية خطوة حاسمة في مسار هذا الانتقال الذّي تواجهه صعوبات تكون عائقا أمام عملية إصلاح القطاع المني.

ورغم أنّ ارتباط معيقات أو تحديات إصلاح القطاع الأمني بسياق خصوصية كل تجربة في أي دولة من الدول التّي تعرف مراحل الانتقال الديمقراطي إلاّ أنّه توجد نقاط مشتركة أهمها:

- أزمة إعادة هيكلة النظام.
- الواقع الأمني، الوضع الاجتماعي وكذا تكاليف الإصلاح. [1]
- قلة خبرة السلطة الجديدة، حيث يشكل نقص الخبرة والاعتماد على نفس الأشخاص الذّين تولو المسؤوليات في النظام السابق، وأغلبهم متورطين في قضايا الفساد خاصة المنتمين للقطاع الأمني. [2]
- التبني المحلي: حيث تحتاج عملية إصلاح القطاع الأمني إلى تبني قانوني يملك الوسائل والقدرات الكافية للمحافظة على أمن ووحدة البلاد، مع ضمان عملية التنسيق بين مختلف الأطراف والفواعل السياسية.
- التسلسل: فعملية إصلاح القطاع الأمني تشمل التغيير عبر كافة المؤسسات.
- التنسيق: يلعب التنسيق عبر كافة المستويات على غرار الحكومة مع المجتمع المدني، الحكومة مع اللاعبون الدوليون، الحكومة مع اللاعبون المحليون–دورا حاسما في العملية،

---

[1] زهيرة حواس، تأثير مدركات المخاطر الأمنية على الإصلاح الأمني في المراحل الإنتقالية –مضامين الطرح النظري وتحريات الواقع الممارساتي"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، م. 10، ع. 01، باتنة، 2021، ص. 436.

[2] **المرجع نفسه**، ص. 436.

حيث يعتبر الواقع السياسي والأمني المتدهور وغير المستقر في مرحلة ما بعد النزاع تحدي كبير للتنسيق.

– النقص أو العجز في القدرات: فالدول التّي تعرف النزاعات والحروب الأهلية، تجد نفسها عاجزة عن توفير الأمن في الفترات التّي تلي مرحلة النزاع. [1]

– انخراط المجتمع المدني: طلب الأمن من المجتمع المدني مهم بالنسبة لعملية إصلاح القطاع الأمني، حيث يشترط أن تكون العملية شفافة مع التركيز على العملية التفاوضية مع فواعل المجتمع المدني، في محاولة لخلق نوع من الشرعية.

– الرقابة: لضمان النجاح وتحقيق الأهداف بعد مرحلة النزاع، يجب توفر الرقابة الفعالة والقوية.

– توفير الدعم المالي: يهدف بناء قطاع أمني يمتلك ميزانية خاصة به تفاديا لتمويله من جهات خارجية. [2]

– الإخفاق في إصلاح المؤسسة الأمنية بسبب الصعوبات الكبرى التّي تواجهها الحكومات في إعادة ضبط التوازن بين القوى المدنية والعسكرية، بالإضافة إلى إلزام الأجهزة الأمنية المختلفة بضرورة احترام القانون والخضوع له مع مراعاة حقوق الإنسان.

- صعوبة إخضاع المؤسسة الأمنية للحكم المدني.
- غياب الإرادة السياسية للقطيعة مع ممارسات الماضي.
- سيطرة فكرة الحكم السلطوي.
- فشل تطبيق العدالة الانتقالية في إدانة ممارسات الماضي. [3]

---

[1] مراد أصلان، **مرجع سابق**، ص. 33.

[2] **المرجع نفسه**، ص. 34.

[3] زهيرة حواس، **مرجع سابق**، ص. 437.

المبحث الثالث: العلاقة بين إصلاح القطاع الأمني وعملية بناء السلام

سنحاول خلال هذا المبحث التمييز بين بناء السلام والمفاهيم المرتبطة به على غرار خطط السلام، صنع السلام، فرض السلام، الدبلوماسية الوقائية، بعدها سنتناول كيف يساهم إصلاح القطاع الأمني في عملية بناء السلام.

المطلب الأول: مفهوم بناء السلام والمفاهيم المرتبطة به

1- بناء السلام: عرفت منظمة الأمم المتحدة بناء السلام بأنه عملية مركبة تهدف لمساعدة الدول أو الأقاليم على القيام بانتقال ناجح وسليم من حالة الحرب إلى حالة السلم التي تهدف إليها، وذلك من خلال مجموعة من النشاطات والبرامج المدروسة، والتي تهدف إلى مساندة هذه العملية الانتقالية.

وفي أغلب الحالات تكون عملية بناء السلام في البداية بالتصديق على اتفاق بين الأطراف المتنازعة، وهذا تحت إشراف منظمة الأمم المتحدة، هذه العملية أو المرحلة قد تتخللها عملية إرسال لقوات حفظ السلام، القيام بعمليات إعادة اللاجئين، تنظيم الانتخابات نزع السلاح وإعادة دمج المقاتلين في المجتمع.

ويعتبر تأسيس سلطة شرعية تتوفر على الوسائل القانونية لحماية الرعايا وضمان حقوقهم المدنية والسياسية، الهدف الرئيسي الذي تسعى لتحقيقه عملية بناء السلام[1].

وحسب تعريف منظمة OSIJEK غير الحكومية فإن بناء السلام هو تلك العملية التي تستهدف تحقيق السلم الدائم و المستقر وغير المحدد، من خلال تجاوز مرحلة اللاعنف،

(1) P.camale, **mission possible : penser l'avenir de la planète**, (France, édition Charles leopald Mayer, 2004) PP178,179.

فعملية بناء السلام تتمثل في إعادة بناء هيكل مدني مستقر يمكن من خلاله تحقيق سلام دائم، من خلال ترسيخ ثقافة السلم[1].

أما بطرس غالي فيرى أن بناء السلام هو تلك الجهود الشاملة التي تهدف إلى تحديد ودعم الهيكل التي تخدم تعزيز ثقافة السلم وزيادة الثقة بين الأفراد عبر عدة اتفاقيات لإنهاء النزاع.

وتكون عملية بناء السلام حسبه من خلال نزع السلاح لأطراف والفصائل المتحاربة، إعادة اللاجئين، حماية وترقية حقوق الإنسان، إصلاح مؤسسات الدولة.[2]

2- التمييز بين بناء السلام والمفاهيم المرتبطة به:

أ. **بناء السلام وحفظ السلام:** عمليات حفظ السلام تتم بقرار صادر عن مجلس الأمن الدولي بموافقة أطراف النزاع، أما عمليات بناء السلام فهي تهدف للقضاء على أسباب النزاع واستتباب الأمن، في حين أن عمليات حفظ السلام تهدف إلى إيقاف القتال والحد من الخسائر في الرواح والمنشآت بالإضافة إلى محاولة توفير مناخ وبيئة خصبة لتحقيق المصالحة.

بناء السلام يتطلب أعمال بعد نهاية النزاع، أما الرابط الرئيسي بين العمليتين فيتمثل في أن عمليتي بناء وحفظ السلام متكاملتين ومتلازمتين فلا يمكن الوصول لعملية بناء السلام دون حفظ السلام.[3]

ب. **بناء السلام والدبلوماسية الوقائية:** يقصد بالدبلوماسية الوقائية مجموعة من الإجراءات والتدابير الإستباقية للحيلولة دون تحول الخلافات وسوء التفاهم إلى

---

[1] هارون سعدي، **بناء السلام في إفريقيا عن طريق المنظمات الدولية الحكومية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر،2011، ص ص 16-17.

[2] محمد صافي يوسف، **النظام القانوني لعمليات حفظ السلام الدولية**، (القاهرة، دار النهضة، 2008، ص ص. 8،9.

[3] **المرجع نفسه**، ص. 10.

نزاعات حقيقية، كما يمكن أن تمتد مهام الدبلوماسية الوقائية في المفاوضات، المصالحة، الوساطة.

فالدبلوماسية الوقائية تشترك مع بناء السلام أن كلاهما يهدف لتحقيق السلام في حين يختلفان في التوقيت (الدبلوماسية الوقائية قبل النزاع وحفظ السلام بعد).[1]

ت. **بناء السلام وفرض السلام:** فرض السلام يقصد به تلك العمليات التي يتم فرضها بواسطة القوة وفي أغلب الحالات يكون عن طريق القوة العسكرية في إطار نظام الأمن الجماعي.

ويختلف فرض السلام عن بناء السلام في كون فرض السلام يكون عبارة عن استجابة للمجتمع الدولي ضمن منطق نظام المن الجماعي بعد تهديد أحد الأطراف للسلم والأمن الدوليين أما عمليات بناء السلام فتكون عبارة عن استجابة الدولة محل النزاع لإرادة المجتمع الدولي في إصلاح الأوضاع الأمنية، ويكون ذلك بعد فشل أجهزة الدولة.[2]

ث. **بناء السلام وعمليات القوات المتعددة الجنسيات:** عمليات القوات المتعددة الجنسيات تنشئها مجموعة من الدول، ويتم نشرها على إقليم الدولة محل النزاع ويكون ذلك بموافقة هذه الدولة، أين تقوم بمختلف المهام التي تقوم بها حفظ السلام الدولية.

ومن بين هذه العمليات القوات الدولية المتعددة الجنسيات التي وضعت في صحراء سيناء بمصر سنة 1982م.[3]

---

(1) محمد نجيب كشوط، عماد خروف، **ترتيبات بناء السلام والتنمية في الدول المنهارة: سيراليون نموذجا**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة جيجل، كلية الحقوق والعلوم السياسية،2018، ص 33.

(2) هارون سعدي، **عمليات بناء السلام في ظل الممارسة الأممية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة بن يوسف بن خدة، كلية الحقوق، الجزائر، 2021، ص99.

(3) محمد صافي يوسف، **مرجع سابق**، ص9.

أما من ناحية التمويل فعملية بناء السلام تكون على عاتق المنظمة التي تقوم بعمليات بناء السلام، أما العمليات التي تقوم بها القوات المتعددة الجنسيات فتكون التكاليف والنفقات على عاتق الدولة المحمية.[1]

المطلب الثاني: دور إصلاح القطاع الأمني في عملية بناء السلام

إن عملية إصلاح القطاع الأمني في فترات ومراحل ما بعد النزاع أمر مهم وحاسم في عملية توطيد الاستقرار والسلم، بالإضافة إلى الحد من الفقر وفرض سيادة القانون والحكومة الرشيدة، وكذا فرض الدولة لسيطرتها وسلطتها الشرعية وهذا من أجل الحيلولة دون سقوط الدول من جديد في النزاع.

كما أن وجود قطاع أمني فعال ويعتمد على الكفاءة المهنية ويخضع من خلاله الأشخاص للمساعدة القانونية، بالإضافة إلى وجود قطاعين لإنقاذ القانون والعدالة مع توفر شرط النزاهة أمور ضرورية لإرساء السلام والتنمية المستدامة.[2]

فعمليات إصلاح القطاع الأمني دائما ما تلعب الأمم المتحدة دورا رئيسيا فيها، فقد أسست منظمة الأمم المتحدة لصون الأمن والسلم الدوليين بالإضافة إلى مساعدة الحكومات والشعوب على بناء عالم يتحرر فيه الأفراد من الخوف.

وقد أثبتت عمليات الأمم المتحدة في هذا المجال على مدى السنوات الماضية أن الأمن والتنمية وحقوق الإنسان كلها شروط مسبقة لتحقيق السلام المستدام بالإضافة للدور الفعال للدول في توفير الأمن الذّي يساهم في حماية حقوق الإنسان وتحقيق التنمية المستدامة.[3]

---

[1] هارون سعدي، **مرجع سابق**، ص100.

[2] **قرار مجلس الأمن رقم: 2151**، الجلسة رقم 7161، بتاريخ 28 -04-2014، ص.01.

[3] بانكي مون، **تقرير الأمين العام للأمم المتحدة ضمان السلام والتنمية، دور الأمم المتحدة في دعم إصلاح قطاع الأمن** الجمعية العامة للأمم المتحدة، نيويورك، 2008، ص02.

فعمليات إصلاح القطاع الأمني ذات الفعالية تشكل عنصر هام في تحقيق الاستقرار في بعض البلدان الموجودة أو التي تعرف مرحلة ما بعد النزاع هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن العجز في المساءلة من شأنه أن يؤدي إلى تفويض المكاسب المحققة في عملية حفظ السلام.

فتوفر قطاع أمني يركز على كفاءة الأشخاص (الكفاءة المهنية) وخضوعهم للمساءلة القانونية في حالة ارتكاب أفعال خارجة عن القانون مع احترام حقوق الإنسان يشكل حجر الزاوية في تحقيق السلام والتنمية المستدامة، كما يلعب دور مهم في منع نشوب النزاعات.[1]

فإصلاح القطاع الأمني يؤدي إلى تحقيق مزيد من السلم والأمن للأشخاص وهذا من خلال زيادة فعالية ومساءلة المؤسسات الأمنية التّي تعمل تحت سلطة مدنية ضمن سيادة القانون وحقوق الإنسان.

وتشكل المؤسسات الأمنية على غرار الجيش والشرطة... إلخ، أبرز الأجهزة الأمنية الممثلة للدولة في نظر المواطنين، وبالتالي فالمؤسسات الأمنية الفعالة والخاضعة للقانون تزرع الثقة وسط المواطنين وتعزز من ثقتهم بالدولة.

كما أنّ القطاع الأمني الذّي يخضع لسيادة القانون والمساءلة وقواعد حقوق الإنسان يتصدى لمصادر النزاع وعدم الاستقرار، وفي نفس الوقت فإنّ ضمان حوكمة قطاع الأمن وعدم تسييسه يمكن أن يشكل عاملا حيويا في منع نشوب النزاعات. [2]

---

[1] قرار مجلس الأمن رقم: 2151، **مرجع سابق**، ص 02.

[2] بان كيمون، **تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، تأمين الدول والمجتمعات، تعزيز دعم الأمم المتحدة الشامل بإصلاح قطاع الأمن**، نيويورك، 2013، ص ص 6-8.

في نفس الوقت السياق يلعب إصلاح القطاع المني دور مهم في التصدي للإفلات من العقاب جراء انتهاكات حقوق الإنسان وكذا انتهاكات القانون الدولي الإنساني، من خلال محاكمة المجرمين أمام الجهات القضائية وهذا ما يؤدي إلى إرساء سيادة القانون. [1]

تعزيز الملكية الفكرية والقدرات الوطنية لزيادة فعاليات المؤسسة الأمنية التّي تساهم في استعادة سلطة الدولة، تساهم في عمليات بناء السلام التّي تكون خلال الفترة التّي تلي مرحلة ما بعد النزاع. [2]

[1] قرار مجلس الأمن رقم: 2151، **مرجع سابق**، ص 05.

[2] إصلاح القطاع الأمني، الرابط https://peacekeeping.un.org/ar/security-sector-reform ، بتاريخ: 26-03-2022.

الفصل الثاني:

مسارات إصلاح القطاع الأمني في ليبيا

المبحث الأول: واقع القطاع الأمني في ليبيا

المطلب الأول: واقع القطاع الأمني في ليبيا في عهد القذافي

عمد القذافي خلال فترة حكمه إلى إضعاف المؤسسة العسكرية خوفا من أن تكون أداة للتغيير السياسي في المجتمع، وهذا بعد أن فرض هيمنته على القوى السياسية والقبلية، فالمؤسسة العسكرية الليبية، كانت مشكلة من ولاءات أغلبها ذات طابع عشائري وقبلي، كما أن القيادات العسكرية كانت من القريبين من القذافي، وهذا من الأسباب الرئيسية التي أدت إلى إنقسامها بعد ثورة فيفري2011[1]، ومن جانب آخر نجد أن مفهوم الأمن الوطني خلال فترة حكم القذافي قد إرتبط بالنظام الذي كانت ركيزته الأساسية هي المحافظة على النظام السياسي ومحاولة تقويته، ومن المظاهر التي تبرز هذا الطرح ما يلي:

– محاولة تحييد المؤسسة العسكرية وحلها وإن كان ذلك في الإطار الإيديولوجي الذي ركز على مفهوم عسكرة المجتمع وعسكرية المدنيين ومع مرور الوقت تبنى استراتيجية جديدة تمثلت في إنشاء جيش بديل يتمثل في الكتائب الأمنية في شكل ميليشيات عائلية، وهذا من أجل تفريغ وتقزيم دور المؤسسة العسكرية

– الإعتماد على معايير القرابة والولاء والفكر الإيديولوجي للتجنيد في المؤسسة العسكرية، وباقي المؤسسات الأمنية الأخرى[2]، لقد جعل الرئيس الليبي السابق معمر القذافي المؤسسة العسكرية تشبه الميليشيات لأنه كان يؤمن بفكرة أساسية مفادها أن السلاح يجب أن يكون في أيدي الشعب، فبعد الهزيمة في الحرب ضد التشاد قام القذافي بحل الجيش الليبي وإعادة تشكيله من جديد على أساس الولاء، كما قام القذافي بتشكيل هيكل

---

(1) خالف أو طالب، عبد الغني بن سي سعيد، **أثر عدم الاستقرار السياسي في ليبيا على دول الجوار (1969–2015)**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص دراسات متوسطية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو،2016، ص72.

(2) عمر فرحاتي، مباركة سليماني، "التحديات الأمنية في ليبيا ما بعد القذافي،" **مجلة الحقوق والعلوم السياسية**، ع.05، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة خنشلة، 2016، ص.51.

عسكري داخل الجيش ممثلا في الكتائب الأمنية التي كان يقودها أبناءه، وكانت مجهزة بالأسلحة والعتاد أحسن من الجيش نفسه، الأمر الذي أدى إلى وقوع إنشقاقات داخل الجيش الليبي بعد الثورة[1].

– شكل القذافي قوات الأمن الليبية من عدة كيانات ضمت كل من القوات المسلحة الليبية، الكتائب واللجان الثورية والتي كانت متواجدة بشكل مستقل وتميزت ببنية قيادية عمومية وتخضع للسلطة الكاملة للقذافي، وهذا ما أدى إلى بروز نظام يرتكز على شخصية القذافي وكذا عائلته، حيث فشل في تطوير مؤسسات وطنية حقيقية، كما أنه تعمد جعل المؤسسة العسكرية ضعيفة بهدف منع ظهور منافسين له على السلطة[2].

– خلال فترة حكم القذافي كانت أجهزة الأمن الليبية مصدر خوف ورعب لدى المواطنين الليبيين، وذلك من خلال انتهاكات حقوق الإنسان، خطف وقتل المعارضين السياسيين، وكذا عمليات الإعدام الجماعية التي راح ضحيتها الكثير من المثقفين[3]، وقد شكل القذافي نموذج للحاكم الديكتاتوري المستبد النظام، حيث حكم الشعب الليبي بيد من حديد لحوالي أربعة (04) عقود أين ارتكبت الجرائم ونفذت الأعمال الوحشية في حق المواطنين الليبيين[4].

– كما حرص النظام الليبي في عهد القذافي التركيز على الميليشيات القبلية، والتي كانت عبارة عن مؤتمرات ثورية، في حين رفض فكرة تأسيس جيش قوي وعصري، وترى الخبيرة العسكرية في كلية حلف شمال الأطلسي للدفاع" فلورنس غاوب"[*] أن القذافي لم يكن يهتم ببناء جيش قوي لخوفه من أن يشكل تهديدا له، بالرغم من توفر الأسلحة والذخائر، إلا

---

(1) خالف أوطالب، عبد الغاني بن سي سعيد، **مرجع سابق**، ص72.

(2) عمر فرحاتي، مباركة سليماني، **مرجع سابق**، ص. 51.

(3) علي محمد فرج النحلي، **الأزمة الليبية وتداعيتها على دول الجوار2011–2017**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2018، ص28.

(4) نبيل بوغازي، **القبيلة وتحديات بناء الدولة في ليبيا**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص الدراسات الأمنية والإستراتيجية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قالمة2020، ص59.

(*) فلورنس، باحثة مختصة في شؤون الأمن بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، معهد الاتحاد الأوروبي للدراسات الأمنية، باريس.

أن العسكريين لم يتم تدريبهم على كيفية استعمالها بالمقابل عمل على بناء وحدات قتالية خاصة وقام بتعيين أولاده مسؤولين عليها، كما أن أغلب عناصرها من الموالين له[1].

استعمال المرتزقة: منذ عقود كان القذافي يعتمد أن يوظف الأجانب سواء داخل الوحدات العسكرية أو الميلشيات المسلحة، وقد كشفت الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان أن حوالي(6000) مرتزق إفريقي كانوا متواجدين في ليبيا إلى غاية اندلاع الثورة في ليبيا في فيفري 2011، حيث كانت تتم عمليات التوظيف (حسب شهادات بعض المرتزقة الماليين والنيجريين العائديين من ليبيا)، عن طريق تقديم المعني لنسخة طبق الأصل من بطاقة التعريف الوطنية وصورتين شمسيتين، كما أن النظام الليبي كان يمنح مقابل مالي للمرتزقة نظير المهام التي يقومون بها[2].

وتعتبر عملية استخدام وتوظيف المرتزقة من أهم المميزات في المنظومة العسكرية خلال حكم القذافي، وأغلبهم ينحدرون من الدول الإفريقية خاصة المجاورة، ودول جنوب الصحراء خاصة تلك الدول التي تعيش الفقر والبطالة، ويعود سبب الاعتماد عليهم حسب "فلورنس غاوب" إلى شعور القذافي بالخوف وهذا ما يعزز المعلومات التي كانت متداولة بوجود أفارقة يطلقون النار على المواطنين الذين خرجوا في مظاهرات ضد القذافي سنة 2011م.

فالجيش الليبي في عهد القذافي كان غير منظم وشبه مفكك جراء الاعتماد على النزعة القبلية في عملية التوظيف، بالإضافة غلى الاعتماد على الميليشيات والمرتزقة[3]. خلال فترة حكم القذافي انتشر التسيب وتخلف الجنود عن أداء مهامهم، بالإضافة إلى

---

[1] يسرى أو شريف، **تداعيات الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص دراسات مغاربية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2016، ص ص. 111، 112.

[2] يسر أو شريف، مرجع سابق، ص.112.

[3] القذافي لا يثق بالجيش ويعتمد على المرتزقة وقوات أولاده، الرابط https://www.dw.com/ar/a-14875327 بتاريخ 2002/04/25.

استبدال الضباط الأكفاء بآخرين أدنى منهم حفاظا على الموازنات القبلية، بالمقابل أسس قوات الحماية الخاصة التي توفر الحماية الشخصية له، وفي سنة 1987م قام القذافي بتأسيس المجالس الشعبية المحلية، كما تولى قيادة القوات المسلحة ومجلس قيادة الثورة، كما لجأ إلى زيادة صفقات الأسلحة وتجنيد المواطنين رغم عدم امتلاكهم الكفاءة وعدم رغبتهم في التوظيف داخل الجيش وهذا من الأسباب الرئيسية لهزيمته في حرب التشاد.

واصل القذافي سياسة تحطيم الجيش الليبي من خلال استحداث قوات الحماية الخاصة وإرسال أفراد الجيش إلى بيوتهم مع محفظتهم على الرواتب[1].

كما خصص القذافي الأكاديمية العسكرية لعائلته وكذا المواليين والمقربين منه، أما قوات الحماية الخاصة بالقذافي فقد كانت تمنح رواتب عالية لكسب ولائهم، بالإضافة إلى تمويلهم وتسليحهم بأفضل الأسلحة مقارنة بالجيش الليبي، كما قام القذافي ببناء مخازن للأسلحة وشراء وتخزين الأسلحة والتي سيطر عليها الثوار بعد اندلاع الثورة مما أدى لانتشار السلاح[2].

جهاز الشرطة: اتبع القذافي نفس الاستراتيجية التي كان يتبعها مع الجيش بالنسبة لجهاز الشرطة، من خلال تعيين القيادات اعتمادا على معيار الولاء والقيام بعمليات إصلاح الجهاز بصفة دورية، مما أدى إلى عدم الاستقرار وهشاشة الجهاز، كما قام بتحويل جهاز الشرطة من وزارة الداخلية إلى وزارة العدل، ولجأ في بعض الحالات إلى تعيين المدنيين قادة للشرطة والنساء كنواب لقادة الشرطة[3].

---

(1) مراد أملان، **مرجع سابق**، ص ص.43 ،44.

(2) **المرجع نفسه**، ص ص.45 ،46.

(3) **المرجع نفسه**، ص ص. 49،50.

المطلب الثاني: واقع القطاع الأمني في ليبيا بعد سقوط نظام القذافي

إن ارتباط الأجهزة الأمنية في ليبيا خلال فترة حكم القذافي بشخصه نتج عنه مؤسسات أمنية هشة وغير مهيكلة، مما أدى إلى انهيار الأجهزة الأمنية للدولة بعد سقوط نظام القافي، كما أدى ذلك إلى فرار ومقتل كبار القيادات في المخابرات والجيش والشركة هذا من جهة، ومن جهة أخرى ظهرت الميليشيات الثورية التي أصبحت الفاعل الرئيسي في ليبيا بعدما كان لها الدور الكبير في إسقاط نظام القذافي هذه الميليشيات كانت تفتقر لقيادة حقيقية بالإضافة إلى دخولها في صراعات فيما بينها نتيجة الطابع القبلي والتكوين العقائدي، وكذا مخلفات نظام القذافي[1]، فليبيا اليوم تشهد صراعات متعددة بين التكتلات الإسلامية، وغير الإسلامية، الإسلاميين والجيش الليبي، والميليشيات المسلحة والقوات النظامية، الصراعات القبلية، وكل هذه الصراعات يستعمل فيها السلاح.

1- انتشار السلاح: كانت أوامر القذافي قبل سقوطه بفتح مخازن السلاح أمام المواطنين من الأسباب الرئيسية لانتشار السلاح[2].كما أن تدخل القوى الإقليمية والدولية غلى غرار قطر وفرنسا وتزويدها للثوار بالأسلحة الصغيرة والخفيفة وكذا منظومات الدفاع الجوي المحمول، الصواريخ المضادة للدروع، قذائف الهاون زاد من انتشار السلاح في ليبيا، فدولة قطر ساهمت بحوالي(20.000 طن) من الأسلحة على غرار البنادق الهجومية، قاذفات الصواريخ.

فالأعداد الكبيرة لمنظومات الدفاع الجوي المحمول وبقايا أسلحة القذافي أصبحت تشكل تهديدا يتجاوز الحدود الإقليمية لدولة ليبيا[3].

---

(1) عمر فرحاتي، مباركة سليماني، **مرجع سابق**، ص51.

(2) الزهراء لنقي وآخرون، **ليبيا2011: ديموقراطية ضلت طريقها**، (القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2019)، ص.74.

(3) تشيفيسين كريستوفر، مارتيني جيفري، ليبيا بعد القذافي، عبر وتداعيات المستقبل، **تقرير**، مركز سياسات الدفاع والأمن الدولي التابع لمعهد راند للأمن القومي، (د.م.ن)، 2014، ص8.

فانتشار السلاح بكل أنواعه أصبح يشكل عبء ثقيل على أمن الدولة والمواطنين، كما أنه سبب رئيسي لغياب الاستقرار السياسي والاجتماعي، كما ساهم انتشار السلاح في ظهور الجماعات المسلحة[1]

2 – انتشار الجماعات المسلحة: إن السلطة حاليا في ليبيا هشة ولا يمكنها السيطرة أو التحكم في الوضع الأمني في البلاد، جراء سيطرة الميليشيات المسلحة التي لعبت دورا كبيرا في إسقاط نظام القذافي.

ويمكن القول أن الأجهزة الأمنية التي تشكلت بعد الثورة تضم مجموعة من الميليشيات المتضاربة الأهداف والمصالح ومن أهم الأجهزة التي تشكلت بعد الثورة في ليبيا ما يلي:

– اللجنة الأمنية العليا وهي عبارة عن جهاز مواز لجهاز الشرطة، تتكون من ميليشيات تدين بالولاء الكامل لقيادتها.

– قوات ذرع ليبيا وهي قوة موازية للجيش الليبي وتضم ميليشيات الزنتان ومصراتة، وكذا بعض القبائل الشرقية ويتمثل هدفها في مساعدة الجيش وكذا الأجهزة الأمنية. [2]

3– انتشار الميليشيات: وهي عبارة عن جماعات مسلحة تضم مجموعة من الأشخاص ينتمي أغلبهم للجماعات الإجرامية وكذا المتطرفين، وتمثل جزءا صغير من الجماعات الناشطة في ليبيا.

لقد أصبحت ليبيا مقصد الجماعات المتطرفة والمتشددة منذ سقوط نظام القذافي سنة2011، وينتمي أغلبها إلى تنظيم القاعدة أو للإخوان المسلمين، وتمكنت هذه الميليشيات

---

(1) لينة شيفري، هاجر ياسف، **انتشار الأسلحة الخفيفة ودورها في تأجيج النزاعات في منطقة الساحل الإفريقي – ليبيا نموذجا–**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص دراسات أمنية واستراتيجية جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، 2015، ص ص. 79،80.

(2) محرز مشيش، سمير كعوان، **انعكاسات أزمة إنتشار السلاح الليبي على الأمن في المتوسط**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلاقات الدولية– تخصص دراسات متوسطية– جامعة مولود معمري، تيزي وزو،2017، ص.46.

من كسب قوتها وفرض سيطرتها عن طريق امتلاكها للسلاح والدعم من طرف عدة دول مثل قطر وتركيا.

كما كان لها دور في تعثر المسار الديموقراطي خاصة ميليشيا "فجر ليبيا" التي تتمركز في طرابلس و"أنصار الشريعة" المتمركزة في بنغازي[1]، بالإضافة إلى القوات المسلحة الليبية، وهي عبارة عن قوات خاصة أنشأها الجنرال خليفة حفتر [*] وضباط سابقون من شرق البلاد، انشقوا في بداية الإنتفاضة عن نظام معمر القذافي سنة 2011 [2].

4- انتشار الجماعات الإرهابية: بعد سقوط نظام القذافي وانتشار الفوضى أصبحت ليبيا مركز للإرهابيين، خاصة في ظل الدعم الذي كانت تتلقاه الجماعات الإرهابية من طرف بعض الدول من أجل تحقيق مصالحها في ليبيا، ومن أهم الجماعات الإرهابية التي كانت تنشط في ليبيا، جماعة أنصار الشريعة، تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، مجلس شورى الشباب الإسلامي، فجر ليبيا[3].

---

[1] **المرجع السابق**، ص 47.

[*] خليفة حفتر جنرال ليبي، تم أسره في حرب ليبيا على التشاد سنة 1986، وأطلق سراحه سنة1990، أين فر إلى الو م الأمريكية ليعود إلى ليبيا بعد سقوط نظام القذافي.

[2] الزهراء لنقي وآخرون، **مرجع سابق**، ص77.

[3] رشا عطوة عبد الحكيم ضبيش، "التدخل الدولي وتأثيره على ظاهرة الإرهاب، دراسة حالة الدولة الليبية،" **مجلة كلية السياسة والاقتصاد**، ع. 13، مصر2022، ص ص. 19- 21.

المبحث الثاني: حوكمة إصلاح القطاع الأمني في ليبيا

المطلب الأول: على المستوى التشريعي والقانوني

إن المؤسسات المكلفة بصياغة وإعداد الدستور في ليبيا والمتمثلة في لجنة صياغة الدستور، السلطة القضائية ومجلس النواب لاتزال عاجزة عن صياغة دستور يلبي طموحات الشعب الليبي[1].

كرس الإعلان الدستوري لسنة2011 الذي أصدره المجلس الوطني الانتقالي، رغبة لدى المواطنين في ليبيا لبناء مجتمع قائم على المساواة والعدالة، وقد نصت مسودة دستور 2011 على استقلالية القضاء وعدم خضوع القضاة لأية سلطة أخرى ما عدا القانون كما تم إصلاح مجلس القضاء الأعلى[2].

كما تم عزل وزير العدل من المجلس الأعلى للقضاء، باعتباره الهيئة التي تدير مهام معينة للسلطة القضائية، وبالرغم من النقائص التي تضمنها دستور2011 في ليبيا، إلا أنه مثل بداية التوجه لتحقيق سيادة القانون وضمان العدالة[3].

مشروع الدستور الليبي2015: بعد فشل الإعلان الدستوري لسنة 2011 في تحقيق العدالة وترسيخ سيادة القانون، وكذا تزايد الصراع بين مختلف الجماعات المسلحة، قامت هيئة صياغة الدستور بعرض مسودة شاملة للدستور سنة 2015، والمتضمنة الفصل بين السلطات وترسيخ استقلالية القضاء وهذا ما تضمنته المادة (90) والتي نصت على

---

(1) مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان، السلام والانتقال الديموقراطي في ليبيا، حلم مؤجل أم كابوس أبدي **ورقة تحليلية**، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، مصر، 2018، ص09.

(2) **مشروع الدستور الانتقالي**، ليبيا، 2011، المادة (32).

(3) **المرجع نفسه**، المادة(32).

استقلالية السلطة القضائية واستقلالية القضاة أثناء ممارسة مهامهم كما جرّمت التدخل في كل القضاة.

أما المادتان (91) و(92) فقد نصتا على أن قرارات تسيير كل قاضي تتخذ وفقا للقانون، في حين يتولى المجلس الأعلى للقضاء تحويل القضاة أو عزلهم[1].

مشروع دستور 2017م: نصت المادة (120) من مشروع الدستور الليبي لسنة 2017 على مبدأ استقلالية القضاء، كما تم تناول هذا المبدأ بالتفصيل، كما نصت المادة (135) على أن المحكمة الدستورية ستتمتع بالاستقلال المادي والإداري، مع التزامها بتقديم مشروع ميزانيتها الخاصة للهيئة التشريعية لضمان استقلال القضاء، كما نص هذا المشروع على إنشاء مجلس القضاء الأعلى مع تمتعه بالشخصية الاعتبارية وكذا الاستقلال المادي والإداري[2].

أما المادة (136) فقد نصت على أن المحكمة الدستورية تضم (12) عضو، يتم تعيين (06) أعضاء منهم من طرف مجلس القضاء الأعلى، ثلاثة(03) يعينهم الرئيس وثلاثة(03) يعينهم البرلمان[3].

ومن بين الانتقادات التي وجهت لهذا المشروع أن تعيين الرئيس والسلطة التشريعية لنصف أعضاء المحكمة الدستورية، من شأنه تسييس السلطة القضائية، كما أغفل هذا المشروع كيفية صنع القرار داخل مجلس القضاء الأعلى.

وبهدف تحقيق العدالة وتطبيق المواد والبنود التي نص عليها مشروع الدستور الليبي يجب القيام بما يلي:

---

(1) ريما كالوش وآخرون، ، "قادة ليبيا الصاعدون أصوات غير مسموعة لجيل قادم،" ترجمة سيدي محمود الهلال، **مركز الجزيرة للدراسات الدوحة**، 2021، ص89.

(2) المسودة القضائية لدستور ليبيا، دراسة ميدانية، ليبيا،2020، ص11.

(3) ريما كالوش وآخرون، **مرجع سابق**، ص92.

1- تعزيز استقلالية القضاء وذلك بفصل المجلس الأعلى للقضاء عن وزارة العدل، بالإضافة إلى مراجعة شاملة للمعايير والممارسات القانونية القائمة ذات الصلة، وكذا إعطاء دور مهم وفعال للسلطة القضائية بخصوص المشاركة وإبداء الرأي في القوانين التي تهدف لضمان استقلال العدالة على غرار صياغة الدستور[1].

2- استرجاع ثقة المواطنين في مؤسسات الدولة، وذلك من خلال تغيير الثقافة والممارسة القانونية، بهدف تعزيز سيادة القانون، وكذا عمل السلطات القضائية، وذلك من خلال تغيير ثقافة التسامح مع المفسدين وسياسة الإفلات من العقاب، وفرض منطق الشفافية والحياد.

3- توسيع صلاحيات مجلس القضاء الأعلى ومنح أعضاءه الصلاحيات الكاملة، بالإضافة إلى ضمان استقلاليتهم عن السلطة التنفيذية، مع توفير الدعم المادي لهم منحهم المكانة التي يستحقونها في المجتمع لضمان أداء مهامهم بفاعلية من جهة، وحماية سيادة القانون والحق في الوصول إلى المحاكم واستقلالية القضاء، وضمان المحاكمات العادلة من جهة أخرى[2]

4- مساهمة رجال القضاء في صياغة الميزانية الخاصة بقطاع العدالة، وهذا من خلال تطبيق نص المادة رقم(01) من القانون رقم2013/14 التي تنص على أن مجلس القضاء الأعلى يتمتع بالاستقلال المالي كما نصت أنه من أجل ممارسة مجلس القضاء الأعلى لمهامه، يجب توفر موازنة عامة مستقلة عن الموازنة العامة للدولة، مع تمتع رئيس المجلس الأعلى للقضاء بالصلاحيات التي يتمتع بها رئيس الدائرة بخصوص التصرف في الميزانية[3]

المطلب الثاني: على المستوى المؤسساتي

بعد سقوط نظام القذافي سنة2011 لم تقدم أية برامج متعلقة بالإصلاح المؤسسي، وبداية من سنة 2014 وبعد حالة الانقسام السياسي تبنت وزارة الدولة لشؤون هيكلة

(1) **المرجع السابق**، ص95.

(2) المسودة النهائية لدستور ليبيا، **مرجع سابق**، ص ص 11،12.

(3) ريما كالوش وآخرون، **مرجع سابق**، ص ص.92،93.

المؤسسات مبادرة تحت اسم رؤية هيكلة البنية التحتية للدولة، بهدف إعادة هيكلة بعض الوزارات على غرار وزارة الحكم المحلي المستحدثة سنة 2012 للإشراف على 68 مجلسا محليا.

حيث أصدر في هذا الصدد المجلس الوطني الانتقالي القانون رقم 112/59 المتعلق بنظام الإدارة المحلية على ثلاثة (03) مستويات (المحافظات، المحلات، البلديات)[1].

فعملية إعادة بناء المؤسسات التي قام القذافي بحلها خلال فترة حكمه تعتبر تحديا كبيرا خاصة في ظل غياب الاستقرار والأمن، حيث بدل الليبيون جهود كبيرة من أجل الانتقال الديموقراطي وإعادة بناء المؤسسات الديموقراطية بدعم من منظمة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي.

هذه الجهود مكنت من إجراء انتخابات ديموقراطية سنة2012 والتي أسفرت عن إنشاء برلمان ترتب عنه حكومة شرعية، إلا أن هذه الانتخابات لم تتمكن من تحقيق السلام في ليبيا[2].

تواصلت الجهود في ليبيا، حيث تم انتخاب هيئة صياغة الدستور ومجلس النواب وكذا مجالس المدن المحلية، وكذا تعيين بعض الوزارات من طرف الهيئات التشريعية المنتخبة، إلا أن الانقسام السياسي الذي تعرفه ليبيا وكذا الوضع الأمني أدى إلى عدم تحقيق النتائج التي كانت مسطرة والتي يأتي بناء السلام على رأس أولويتها[3].

---

(1) آمال لعبيدي، **دراسة تمهيدية عن الحوكمة والمؤسسات في ليبيا: الواقع والتحريات والآفاق، الجزء الثالث من دراسة أولية لمشروع الحوار الاجتماعي والاقتصادي الليبي**، (بيروت، مطبوعات الأمم المتحدة، 2020)، ص ص56 ،57.

(2)حمزة أطيش، أنور الفيتوري، **إصلاح الإدارة العامة في ليبيا**، (تركيا: مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، 2021)، ص.64.

(3) **المرجع نفسه**، ص 65.

يعتبر تشكيل حكومة وحدة وطنية وتوحيد المؤسسات مطالب رئيسية لدى عامة الليبيين ولتحقيق هذه الأهداف يجب اتخاذ مجموعة من الإجراءات للقضاء على حالة الفوضى والصراع والانقسام المؤسسي الذي تعرفه ليبيا ويمكن تلخيصها في النقاط التالية:

1- دعم المؤسسات المركزية وتعزيز استقلاليتها لتكون أساس توحيد المؤسسات المنقسمة.

2- العمل على توحيد المؤسسات بمشاركة كل من وزارة التخطيط ومجلس التخطيط الوطني.

3- توحيد المؤسسات الرئيسية على غرار المصرف المركزي والخزانة، مع تكليف المحكمة الدستورية بحماية المؤسسة المفتاحية.

4- دمج المؤسسات التي أنشأت بعد الاتفاق السياسي بالمؤسسات الموجودة، والسعي إلى التعامل مع العراقيل والمشاكل الموجودة.

5- دعم المؤسسات التي بقيت صامدة وحافظت على وحدتها.

6- إعادة الثقة لمؤسسات الدولة من خلال التركيز على مفهوم الهوية الوطنية[1].

أما فيما يخص عملية الإصلاح المؤسسي والحوكمي فإن عملية إصلاح ورفع كفاءة مؤسسات الدولة، فهي من الأولويات، وتتم هذه العملية من خلال الإجراءات التالية:

- إنشاء هيئة تتولى عملية الإصلاح المؤسسي والحوكمي، وذلك من خلال تدريب الكوادر البشرية وتطوير القيادات وفقا لمعايير ومتطلبات الحوكمة مع تطبيقها على القطاعيين العام والخاص.

- إعادة توزيع المؤسسات المركزية بين مختلف الأقاليم والمناطق على النحو الذي من شأنه تحقيق المؤسسة الشاملة.

---

[1] منظمة الامم المتحدة، **بناء دولة المؤسسات والتكامل الإقليمي والتعاون الدولي**، (بيروت: مطبوعات الأمم المتحدة، 2021)، ص ص11 ،12.

– التوظيف والترقية على أساس الجدارة والكفاءة، مع ربط الحوافز والعلاوات بالإنتاجية وجودة المخرجات.

– تطوير عمل أجهزة الدولة الرقابية وتقويتها ووضع الأشخاص المناسبين وفقا للمعايير المتعمدة دوليا.

– وضع استراتيجية وطنية شاملة لتطبيق الحوكمة ومراجعة التشريعات المتعلقة بها[1].

بالنسبة للانتخابات البرلمانية والرئاسية فإن غالبية الفاعلين السياسيين في ليبيا يدعمون إجراء الانتخابات، رغم اختلاف توجهاتهم الدينية والسياسية، لكن عجز مجلس النواب عن استكمال نصابه القانوني يعتبر العائق أمام إجراء الانتخابات أو اعتماد التشريع المنظم لعملية وضع الدستور.

كما أن الاقتتال بين المجموعات المسلحة المرتبطة بالمجلس الرئاسي والجيش الوطني الليبي في شرق ليبيا من معوقات العملية الانتخابية، حيث تخشى منظمات المجتمع المدني تدخل المجموعات المسلحة في العملية الانتخابية، من خلال منع المنظمات من القيام بدورها الرقابي لمراحل العملية الانتخابية[2]، على غرار ما قام بها خليفة حفتر سنة 2017، حين صرح أنه لن يعترف بالانتخابات التي أشرفت عليها اللجنة الوطنية للانتخابات، وبالتالي فإن نجاح العملية الانتخابية في ليبيا يتطلب وضع خطة لهيكلة القطاع الأمني، وكذا آلية دولية للمحاسبة، من خلال تدخل المحكمة الجنائية الدولية[3].

---

[1] **المرجع السابق**، ص12.

[2] مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان، السلام والانتقال الديموقراطي في ليبيا، حلم مؤجل أم كابوس أبدي، **مرجع سابق**، ص ص8،7.

[3] **المرجع نفسه**، ص8

المطلب الثالث: على المستوى التنظيمي

أولا: هيكلة وإصلاح الأجهزة الأمنية

في سنة 2012 أعدت دراسة بعنوان" نحو ورقة بيضاء للدفاع" والتي تضمنت خطة إعادة بناء سياسة الدفاع الليبية، يجب تنظيم وزارة الدفاع بما يساهم في تحقيق المهام الرئيسية التي تضمنتها مسودة الدستور، من خلال تنظيم بنية الدفاع في ليبيا، خاصة الوحدات العملياتية وهذا للاستجابة للتهديدات الداخلية والخارجية، وكذا ردع الجماعات المسلحة التي تنشط خارج الدستور[1].

من جهة أخرى يجب إصلاح الموظفين المنتسبين للقطاع الأمني، من خلال إخضاعهم لعملية التأهيل، حيث يتطلب المشروع تحديد كل وحدة عسكرية في القوات المسلحة لإعداد القوائم وإدخال كل فرد من الأفراد المجندين فيها، بعدها نقلهم للإدارات الحكومية الأخرى لإعادة تدريبهم.

كما يجب استحداث نظام تقاعد وإجبار الضباط كبار السن وغير المؤهلين لإحالتهم على التقاعد، أما الباقون في الخدمة فتتم عملية عرضهم على الإدارة المهنية لتأكيد حصولهم على التدريب والمهارات التي يحتاجون إليها، مع تحديد الرواتب والمزايا التي يستحقونها[2]

وبهدف الوصول إلى قطاع أمني مهيكل ويخضع للقانون يجب القيام بما يلي:

1-تنظيم وتحديث الوظائف الغامضة وسلطة القيادة التي تمتلكها وزارة الدفاع ورئيس هيئة الأركان العامة والحكام العسكريون، حيث لا يزال هناك تداخل في الصلاحيات بين الهيئات السالفة الذكر، وبالتالي يجب إصدار تشريعات واضحة في هذا الشأن.

---

(1) مراد أصلان، **مرجع سابق**، ص ص121 -135.

(2) **المرجع نفسه**، ص ص،135 ،137.

2- تفكيك جهاز الأمن الوقائي والعناصر الرافضة من اللجان الأمنية العليا ونقل وتحويل الوظائف للمكلفين بها إلى جهاز الاستخبارات وكذا الشرطة[1]، فجهاز الأمن الوقائي يعتبر من مخلفات ثورة 2011، حيث يجب تفكيك هذا الجهاز ونفس الشيء بالنسبة للجان الأمنية العليا مع الاحتفاظ بالعناصر ذات الكفاءات.

3-إعادة التوازن إلى نظام شؤون الموظفين في الجيش وترشيد الرواتب.

4-تنفيذ خطة للتقاعد وهذا لمحاولة تقليص الرتب العسكرية للإطارات السامية، بالمقابل محاولة تطوير رتب الضباط والأعوان من أجل خلق توازن داخل الجيش.

5-وقف عمليات تطهير الضباط المتمرسين في عهد الرئيس الراحل معمر القذافي، فعملية فصل الضباط تحرم الجيش من خبراتهم، كما أنهم ينحدرون من القبائل البارزة، وبالتالي فإن عملية فصلهم قد تؤدي إلى زعزعة استقرار البلاد[2].

6-رفع رواتب الجيش النظامي والشرطة لتضاهي أو تزيد عن رواتب عناصر اللجان الأمنية العليا وقوات ذرع ليبيا، وهذا من أجل إقناع ودمج عناصر اللجان الأمنية العليا ضمن القوات النظامية.

7-بناء الحرس الوطني كقوة انتقالية شاملة، وذلك من أجل دمج الجماعات المسلحة ضمن مؤسسات الدفاع الرسمية[3].

8-رسم خريطة ووضع خطة محكمة مع توفير الدعم من قبل الحكومة وكذا الشعب الليبي بهدف إدماج الميليشيات في مؤسسات الدولة بطريقة فعالة.

9-ضبط مسألة ولاء الأجهزة الأمنية للدولة دون سواها، مع ضرورة جمع السلاح المنتشر وتشكيل قوات أمنية نظامية[4].

---

(1) فريدريك وري، بيتر كول، **بناء قطاع الأمن في ليبيا**، (لبنان: مركز كارنبغي بالشرق الأوسط، 2013)، ص05.

(2) **المرجع السابق**، ص ص.6 ،7.

(3) **المرجع نفسه**، ص7.

(4) نور الهدى بن بتقة، **مرجع سابق**، ص267.

ثانيا: إصلاح جهاز الشرطة

إن بناء دولة ليبيا قوية وتنعم بالسلام لن يتم إلا من خلال بناء مؤسسات شرعية وقادرة على كسب ثقة المواطنين، ولتحقيق هذا المسعى أطلقت منظمة الأمم المتحدة بالتنسيق مع وزارتي الداخلية والعدل برنامج الشرطة والأمن من أجل ليبيا، ويهدف هذا البرنامج إلى تعزيز المؤسسة الشرطية، وكذا سيادة القانون في ليبيا.

وقد تم إطلاق هذا البرنامج سنة 2018 والذي يعتبر من الجهود التي تقوم بها منظمة الأمم المتحدة، بهدف إصلاح القطاع الأمني في ليبيا من خلال تعزيز قدرات الشرطة[1]، بالإضافة إلى زيادة التنسيق مع باقي المؤسسات ذات الصلة على غرار وزارة العدل، إدارة السجون، كما يدعم هذا البرنامج بناء قدرات منتسبي وزارة الداخلية في سبيل تحسين الخدمات التي تقدمها الشرطة للمواطنين.

فالأمن والعدالة يمثلان أهدافا أساسية لخطة التنمية المستدامة لعام2030 حسب تصريح "ماريا ريبيرو" [*] وهو مشروع طموح. [2]

وفقا لمسودة الدستور الليبي فإن وزير الداخلية هو المكلف بإصلاح وهيكلة جهاز الشرطة ولكي يتمكن من تحقيق ذلك يجب توضيح واجبات الشرطة الليبية بهدف تحديد الهياكل المطلوبة، بالإضافة إلى تحديد آلية صنع القرارات الاستراتيجية للشرطة بصفتها جهاز أمني تنفيذي مكلف بتحقيق الأمن.

– كما يجوز للأجهزة الإدارية والقضائية تكليف الشرطة بمهام محددة وفقا للتشريعات ذات الصلة.

---

(1) بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، الرابط https://unsmil.unmissions.org/ar بتاريخ2022/05/05.

(*) ماريا ريبيرو، منسقة الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في ليبيا والممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ليبيا.

(2) بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، **مرجع سابق**.

– تصميم هيكلية موحدة لجهاز الشرطة كبديل عن الهيكلية الحالية المنقسمة وتوحيدها تحت هيكلية وقيادة موحدة.

– فرض الانضباط والتعليم لعناصر الشرطة لضمان الكفاءة، ومنحهم مزايا وتحفيزات لمواجهة إغراءات المجرمين، مع توفير الأسلحة والوسائل للكشف عن الجرائم[1].

ثالثا: إصلاح العدالة

نصت المادة (32) من الإعلان الدستوري لسنة 2011 على استقلالية السلطة القضائية، بالإضافة إلى إصلاح المجلس الأعلى للقضاء، وذلك من خلال انتخاب أعضائه من طرف القضاة في المحاكم العليا، كما ألغي اختصاص المحاكم العسكرية للنظر في قضايا المدنيين.

في سنة 2013 أصدر المؤتمر العام القانون رقم (11) المتضمن تعديل قانون العقوبات والإجراءات العسكرية ليستهدف الأشخاص الخاضعين له من العسكريين النظاميين الذين لهم رتبة منصوص عليها في قانون الخدمة العسكرية وكذا الأسرى العسكريين النظاميين [2].

أما بخصوص عملية تقييم القضاء والمساءلة، فيجب أن يكون القضاء مستقلا، بالإضافة إلى خضوع القضاة للمساءلة، وتتم هذه العملية من خلال وضع أسس ومعايير لقواعد سلوك القضاة وكذا الإجراءات التأديبية الواجب اتخاذها في حقهم، وذلك من خلال محاسبة القضاة المتورطين في انتهاكات حقوق الإنسان وقضايا الفساد، ومن أجل إرجاع الثقة لجهاز القضاء، وذلك عن طريق دراسة ملفات القضاة الذين شغلوا مناصب في محكمة الشعب وقاموا بانتهاكات واضحة لحقوق الإنسان[3].

ويشدد القانونيون على أن عملية إصلاح وهيكلة القضاء الليبي يجب أن تبدأ بتطهيره من الموظفين الذين ساهموا في إضعاف ثقة المواطن بالقضاء من خلال ممارساتهم على

---

(1) مراد أصلان، **مرجع سابق**، ص ص. 150 –159.

(2) آمال لعبيدي، **مرجع سابق**، ص.30.

(3) **المرجع نفسه**، ص.31

غرار تلقيهم الرشاوي، وكذا فتح باب الشكاوى أمام المواطنين من طرف المجلس الأعلى للهيئات القضائية، خاصة الذين تعرضوا للظلم من مؤسسة القضاء، وذلك بالتحري في الشكاوي المقدمة وفي حالة التحقق من الشكوى المقدمة تتم إحالة القاضي أو عضو النيابة المشتكى منه للخدمة المدنية[1].

ومن أجل بناء جهاز قضائي عصري في ليبيا يجب مراعاة ما يلي:

- وضع خطة لتفعيل السلطة القضائية بشكل كامل ترتكز على إنجاح عملية نزع السلاح وتسريح المقاتلين وإعادة إدماجهم في مؤسسات رسمية.
- تأسيس محكمة دستورية جديدة وتكليفها بالقضايا الدستورية والإدارية.
- خلق نوع من التنسيق مع إدارة التفتيش على الهيئات القضائية بهدف إلزام القضاة على الفصل في مختلف القضايا المعروضة أمامهم، بالإضافة لإجراء المحاكمات في مدة زمنية محددة[2].
- إشراف الجهاز القضائي على عملية تنفيذ الإصلاحات لضمان قضاء مستقل ونزيه.
- إعادة تفعيل الشرطة القضائية من خلال فرض سيطرتها على السجون، واستئناف مهامها بعد نزع سلاح الميليشيات بهدف تمكينها من أداء مهامها مع إخضاع عناصرها للمراقبة من طرف جهاز العدالة.
- إرساء إجراءات عادلة وشفافة لإختيار القضاة والمتدربين مع حظر التمييز.
- مراعاة الخبرة والمؤهلات والكفاءة والنزاهة في تعيين القضاة.
- إخضاع المحققين وأعضاء النيابة العامة وكذا القضاة للتدريب خاصة ما تعلق بانتهاكات حقوق الإنسان ومكافحة الإفلات من العقاب[3].

---

[1] هشام الشلوي، القضاء الليبي، إصلاح أم إعادة بناء؟ الربط https://www.alaraby.co.uk بتاريخ2022/05/08.

[2] آمال لعبيدي، **مرجع سابق**، ص. 31.

[3] **المرجع نفسه**، ص.32.

المبحث الثالث: نزع السلاح وتسريح وإعادة إدماج المقاتلين في ليبيا

المطلب الأول: نزع سلاح المقاتلين وتجميعه

تواجه عمليات بناء السلام صعوبات كبيرة ولعل أبرزها انتشار الأسلحة، وحيازتها من طرف مختلف الجماعات المسلحة، والتي تستعملها لفرض سيطرتها أو لمحاولة الوصول للسلطة، وهذا ما يؤدي إلى صعوبة الوصول إلى حلول، فسهولة الحصول على الأسلحة تؤدي إلى زيادة العنف وصعوبة تحقيق المصالحة بين الأطراف المتحاربة، وهذا ما تعرفه ليبيا منذ سقوط نظام القذافي سنة 2011[1].

تعتبر عملية نزع السلاح أولوية للسلطات الليبية وكذا الشركاء الدوليين، إلا أن عدم امتلاك المجلس الوطني الانتقالي الليبي قوات عسكرية موثوقة لتقدم الدعم له، جعلته يتبع سياسة الحوافز المالية لإقناع المجموعات المسلحة من أجل نزاع سلاحها أو الالتحاق بالقوات الأمنية على غرار الجيش والشرطة.

كما أن استراتيجية إرغام الكتائب والميليشيات المتمردة على الانضمام للجيش لم تحقق النتائج المرجوة، أما انفتاح الحكومة على قادة الميليشيات لنزع السلاح فكانت لتحقق نتائج لو كانت مرفوقة بالإكراه سواء من طرف الحكومة أو الشركاء الخارجيين[2].

لقد أدى انتشار السلاح في ليبيا إلى نشوب العديد من الخلافات بين الثوار وكذا مختلف الجماعات المسلحة حيث أصبحت ليبيا مصدر للاشتباكات المسلحة مما أدى إلى

---

(1) فريدة حموم، "التحديات الأمنية المعيقة لبناء الدولة في ليبيا،" **المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية**، ع.02، تيزي وزو،2015، ص ص.157 ،158.

(2) كريستو فرسثيفيس، مارتيني جيفري، **مرجع سابق**، ص ص 16 ،17.

تدهور الوضع الأمني، أين أصبحت عملية نزع السلاح من المقاتلين من أهم التحديات التي تواجه الحكومة الليبية[1].

أهم مبادرات جمع السلاح في ليبيا: بعد سقوط نظام القذافي، أعلن الناطق الرسمي باسم تجمع سرايا الثوار في ليبيا، أن تسليم السلاح يكون بعد تعيين جهة معينة بمرسوم يحدد مهامها.

في يوليو2012 اقترح المستشار والباحث القانوني مبادرة بتأسيس "هيئة جمع ونزع السلاح" ، لها ذمة مالية مستقلة وشخصية اعتبارية وتكون تابعة لرئاسة الأركان يقوم بتشكيلها المؤتمر الوطني العام وتخضع لإشرافه ورقابته، مع إنشاء صندوق مالي تابع لها يسمى" صندوق شراء السلاح" بهدف شراء السلاح من الثوار[2]، بعدها تتم عملية نقل السلاح لمخازن الجيش، تليها مرحلة سن قانون يجرم حمل السلاح أو حيازته أو الإتجار به مع سن قوانين صارمة بهذا الخصوص، كما قامت الحكومة في سبتمبر 2012 بمبادرة لجمع السلاح، حيث تم تكليف الجيش بهذه المهمة مع إعطاء هدايا لكل من يقوم بتسليم السلاح، حيث تم من خلالها جمع كميات معتبرة من الأسلحة[3].

في شهر فيفيري 2013 وضعت الو. م .أ بالتنسيق مع ليبيا خطة سرية تقضي بتوفير برنامج مخصص لشراء الأسلحة، وفي نوفمبر2013 أطلقت وزارة الدفاع ورئاسة الأركان العامة في ليبيا بالتنسيق مع مؤسسات القمع المدني مبادرة تحت شعار" من أجلك يا ليبيا ".

---

(1) سليسلة قجو، ذهبية فروم، **تداعيات الأزمة الليبية على أمن المتوسط**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص، دراسات متوسطية، جامعة مولود معمري بتيزي وزو، قسم العلوم السياسية،2017، ص66.

(2) بوابة إفريقيا الإخبارية، أهم مبادرات جمع السلاح في ليبيا، الرابط الإلكتروني https://www.afrigatenews.net/ بتاريخ20022/05/21م.

(3) **المرجع نفسه**

(*) البرنامج الليبي للإدماج والتنميةlprd هو مؤسسة حكومية، تابعة لرئاسة مجلس الوزراء، كما كان يطلق عليه هيئة شؤون المحاربين.

في أفريل 2014 أطلقت قيادة القوات الخاصة في بنغازي مبادرة أخرى، وفي نفس السنة قدم البرنامج الليبي للإدماج (*) مبادرة تمثلت في منح المقاتلين فرص عمل أو تدريب مهني بهدف إقناعهم بتسليم السلاح[1].

المطلب الثاني: إعادة إدماج المقاتلين في مؤسسات أمنية شرعية

تشهد عملية بناء المؤسسات الأمنية الليبية تأخرا كبيرا رغم المبادرات، حيث تواجه برامج عملية إدماج إعادة إدماج المقاتلين في الأجهزة الأمنية النظامية صعوبات جراء ضعف الإرادة السياسية فعملية إعادة بناء الجيش الليبي وباقي المؤسسات الأمنية الأخرى تواجه عدة عراقيل بحجة أنها ستؤدي إلى إعادة إدماج العناصر لمتورطة مع النظام السابق، حيث أصبحت تهمة التورط مع النظام السابق وسيلة لإقصاء الخصوم، على غرار قانون العزل السياسي (*) الذي تعرض لانتقادات من طرف المنظمات الحقوقية[2].

كما أن عملية إدماج المقاتلين في الأجهزة الأمنية للدولة تواجه صعوبات أهمها أن عملية ضم التشكيلات الأمنية كاملة بدل إدماج عناصرها فرادى، قد تؤدي إلى تهديد وحدة المؤسسات الأمنية بالإضافة إلى الخوف من إدماج عناصر متطرفة تقوم بالسيطرة على المؤسسات الأمنية لاحقا أو تعمل لصالح أجندة سياسية معينة.

---

(1) **المرجع السابق**، ص. 2.

(*) في 05 ماي 2013 سن المؤتمر الوطني الليبي العام(البرلمان) قانون العزل السياسي الذي يضبط المسؤوليات والوظائف التي يمنع على من تولاها في عهد نظام معمر القذافي، تقلد مناصب قيادية في مؤسسات الدولة الليبية لمدة(10) سنوات، وبموجب هذا القانون فإن كل من تولى مسؤولية قيادية حزبية، أمنية، إعلامية خلال فترة حكم القذافي ممنوع من تولي الوظائف المهمة في الدولة.

(2) علي سعيد أحمد الشين، "أثر التحديات السياسية والأمنية على عملية التحول الديموقراطي في ليبيا،" **المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية**، م. 7، ع. 01، جامعة قناة السويس، كلية التجارة الإسماعلية، 2016، ص 86.

مما سبق يتضح لنا أن عملية إدماج المقاتلين وبناء مؤسسات أمنية قوية تواجه التحديات التالية:[1]

1- التزايد المستمر لعدد المسلحين الذين يتشبع أغلبهم بولاءات سياسية وقبلية.

2- عدم إبداء أغلب المسلحين نيتهم في التخلي عن السلاح، بل أنهم أعلنوا عدم تسليم أسلحتهم إلى غاية تلقيهم ضمانات قانونية لحمايتهم.

3- التردد في إعادة الآلاف المنتمين سابقا لمؤسسات الشرطة والأمن إلى أماكن عملهم، كما لم تبد الحكومة أية نية لإعادة العناصر الأمنية التي تتمتع بكفاءات عالية ولو لم يثبت عليهم ممارسة أعمال إجرامية أثناء تأدية مهامهم[2].

ولإعادة إدماج المقاتلين الليبيين في مؤسسات أمنية والقضاء على العنف الذي تعرفه ليبيا يجب القيام بما يلي:

- ضرورة العمل على خطوات بعيدة المدى لتفكيك الميليشيات وإعادة إدماج مقاتليها مع ضرورة التشاور مع المجالس العسكرية والمدنية، بالإضافة إلى إشراك علماء الدين، الاجتماع والسياسة في هذه العملية.

- العمل على تحويل ولاء عناصر الميليشيات المسلحة التي تم دمجها في الأجهزة الأمنية النظامية إلى الدولة الليبية مع رد الاعتبار والاستفادة من العناصر الأمنية ذات الكفاءات العالية والتي لم ترتكب أية جرائم في الماضي.

- العمل على تأسيس شركات لدعم وخلق فرص جديدة بهدف العمل على إدماج مقاتلي الميليشيات[3].

---

(1) علي سعيد أحمد الشين، **مرجع سابق**، ص ص 86، 87.

(2) **المرجع نفسه**، ص.87.

(3) فرحاتي عمر، سليماني مباركة، **مرجع سابق**، ص.62.

– تفكيك مختلف الشبكات الاقتصادية والمحلية التي تغذي انعدام الأمن على مستوى الحدود، بالإضافة إلى محاولة دمج القبائل المهمشة في ليبيا، من خلال إنشاء مؤسسات حكومية قوية بكل من جنوب وشرق ليبيا.

– العمل على وقف الممارسات والانتهاكات ضد الأشخاص المحتجزين، مع بناء مؤسسات قضائية تعمل وفق القانون مع النظر في مختلف الاتهامات الموجهة للأشخاص.

– محاربة ظاهرة الإقصاء والإبعاد بهدف القضاء على ظاهرة التشدد وإقناع الجماعات المتشددة للتحول إلى مؤسسات مدنية والتعبير عن أفكارها بشكل سلبي[1].

– تعزيز قوات الأمن القومي، فنظرا للضعف الذي تعرفه القوات الليبية كما أنها لا تمتلك الإمكانيات اللازمة للقيام بالتدريبات، وفي هذا الصدد قام رئيس الوزراء الليبي علي زيدان سنة 2013 بتقديم طلب لعدة دول من أجل توفير التدريب العسكري لقوات بلاده، أين وافقت عدة دول على توفير التدريب للجيش والشرطة الليبيين[2].

– يعتبر الوصول إلى اتفاق سياسي وطني أمر ضروري لنجاح وتنفيذ عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في ليبيا، وهذا ما عبر عنه الباحث "أوزردم" من خلال قوله :" لا يمكن تنفيذ برامج إعادة الإدماج دون وجود التزام سياسي، وهذا بغض النظر عن مدى حسن التخطيط وجدية التنفيذ".

ونظرا لحالة الضعف التي تعيشها الدولة الليبية بالإضافة لعدم وجود قوة عسكرية مهيمنة قادرة على دحض جميع الميليشيات، فإن الحل الأنسب يتمثل في دمج جميع (الميليشيات) داخل هياكل الدولة[3]، وهذا ما أقدم عليه الجنرال "خليفة حفتر" حين قام بدمج

---

(1) فرحاتي عمر، سليماني مباركة، **مرجع سابق**، ص ص. 62، 63.

(2) كريستوفرس شيفيس، جيفري مارتيني، **مرجع سابق**، ص81.

(3) فريال منايفي، **إشكالية بناء الدولة في منطقة المغرب العربي: بين التغيرات الداخلية وتأثير البيئة الخارجية، مع التركيز على فترة الحراك العربي**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، فرع علاقات دولية، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية،2019، ص 242.

ميليشيات معركة الكرامة داخل الجيش الوطني الليبي، ونفس الشيء بالنسبة للحرس الرئاسي الذي كان يتكون أساسا من تحالف ميليشيات فجر ليبيا[1].

أما بخصوص قضية المرتزقة والقوات الأجنبية المتواجدة في ليبيا، فقد أعدت اللجنة العسكرية الليبية المشتركة خلال شهر أكتوبر 2021 خطة تتضمن أربعة (04) خطوات للانسحاب المرتزقة والمقاتلين الأجانب، وكذا القوات الأجنبية من ليبيا وتتضمن الخطوات التالية:

1- قيام كل طرف بسحب القوات الأجنبية من نقاط التماس إلى نقاط أخرى متفق عليها في مدينتين معينتين، وهذا في إطار تأكيد حسن النوايا والرغبة في إخلاء ليبيا من المرتزقة[2].

2- استدعاء مراقبين دوليين يدخلون إلى ليبيا بإشراف دولي ويعملون مع مراقبين محليين لتنفيذ الخطة الموضوعة في جنيف، والمتضمنة الإخلاء بشكل تدريجي ومتزامن.

3- رصد الأعداد الحقيقية للقوات الأجنبية والمرتزقة في ليبيا وتوثيقها توثيقا صحيحا بهدف وضع التفاصيل المتبقية للإخلاء.

4- ترحيل المرتزقة من ليبيا عبر دفعات وفق خارطة زمنية محددة.[3]

---

[1] **المرجع السابق**، ص.243.

[2] محمد بصيلة، العين الإخبارية، 04 مراحل.. تفاصيل إخراج المرتزقة والقوات الأجنبية من ليبيا، الرابط الإلكتروني https://al-ain.com/article/mercenaries-foreign-forces-libya-5-5 بتاريخ2022/05/21.

[3] **المرجع نفسه**. ص..2

الفصل الثالث:

انعكاسات إصلاح القطاع الأمني في ليبيا على عملية بناء

المبحث الأول: تقييم تجربة إصلاح القطاع الأمني في ليبيا

المطلب الأول: تخبط السلطات الليبية في فرض سيطرتها على القطاع الأمني

بعد 2011لم تحقق محاولات إصلاح القطاع الأمني في ليبيا لأهداف المرجوة ويتجلى ذلك من خلال فشل أغلب مبادرات نزع السلاح وتسريح المقاتلين وإعادة إدماجهم في مؤسسات أمنية رسمية. الأمر الذي نتج عنه تشكيل حكومتين متحاربتين لكل منها هيكلها الأمني والعسكري. هذا الانقسام أثر على المؤسسات الأمنية لتي أصبحت عرضة للصراعات القبلية والمناطقية وكذا الإيديولوجية [1]، حيث فشلت السلطات الانتقالية ومؤسسات الدولة في ليبيا في تأكيد سيطرتها على القطاع الأمني في ليبيا، بالإضافة إلى غياب رؤية واضحة في عملية التخطيط لعملية الإصلاح.

- بعد سقوط نظام القذافي انهار جهاز الشرطة الوطنية في ليبيا وأصبح عاجز عن تأدية مهامه. أما بالنسبة لجهاز المخابرات فأصبح يعاني من حالة اضطراب وكذا العجز العملياتي، وفيما يتعلق بوزارتي الداخلية والدفاع فقد قام المجلس الوطني الانتقالي بعملية تطهير واسعة لكبار الضباط في عهد القذافي[2] .

ويعود فشل لدولة لليبية في السيطرة على الأجهزة الأمنية للأسباب التالية:

- عجز الحكومة على ضبط الوضع الأمني وإعادة هيبة الأجهزة الأمنية.

---

[1] أمال لعبيدي، **دراسة تمهيدية عن الحكومة والمؤسسات في ليبيا: الواقع والتحديات والأفاق الجزء الثالث من دراسة أولية لمشروع الحوار الاجتماعي والاقتصادي الليبي**، مرجع سابق، ص29.

[2] محمد لبوخ، **تحديات عمليات بناء الدولة في ليبيا بعد 2011 بين الفرص والقيود**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات سياسية مقارنة، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، 2020، ص 175.

- عدم قدرة الجيش الليبي على فرض سيطرته على الميلشيات المتمردة، جراء تعرضه لضربات قوية بعد تدخل حلف شمال الأطلسي (الناتو)[1] .
- التنافس والصراع بين مختلف الميليشيات الليبية على السلطة والمناصب القيادية.
- انتشار الجماعات المتشردة والمتطرفة في ليبيا.
- تحول ليبيا لمنطقة عبور وانطلاق لأنواع الجريمة المنظمة (تجارة الأسلحة، الهجرة غير الشرعية، تجارة المخدرات ...الخ) [2].
- حيث أصبح القطاع الأمني في ليبيا عبارة عن ساحة اللاعبين السياسيين على غرار الإخوان المسلمين، ضباط النظام السابق، من خلال خلق حالة من الاستقطاب الإيديولوجي ساهمت في زيادة الانقسامات دخل الأجهزة الأمنية [3].
- وبالرغم من الإصلاحات المنتهجة فان المؤسسات النظامية الليبية تواجه صعوبات لحل وإدماج الكتائب المسلح خاصة في بنغازي وطرابلس، بالإضافة إلى زيادة الاغتيالات السياسية في شرق ليبيا، خاصة في صفوف القيادات العسكرية والأمنية في النظام السابق، حيث يرى مبعوث الأمم المتحدة طارق ميتري في تقرير أعده لمجلس الأمن أن الحالة الأمنية في شرق ليبيا تشكل تحديا خطيرا للحكومة، وتهدد بعرقلة محاولات لتأمين الاستقرار[4] .
- وقد شكلت التدابير الارتجالية التي تبنتها السلطات الانتقالية في التعامل مع قطاع الأمن في ليبيا، غياب أية مقاربة منهجية قائمة على إشراك الفاعلين السياسيين والميليشيات المسلحة، بالإضافة للمجتمع المدني الذي يلعب دور لوسيط حيث سعى

---

[1] هشام بسباس، **تدخل القوى الكبرى عبر حلف الشمل الأطلسي في الأزمة الليبية 2011 وانعكاساتها على الأمن القوي الجزائري**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر للعلوم السياسية، جامعة قالمة،2012، ص 93.

[2] عاشور شوايل، **تداعيات الربيع العربي أمنيا على ليبيا:** واقع ورؤية، ورقة مقدمة لمؤتمر حول تحول قطاع الأمن العربي في المرحلة الانتقالية، بنغازي،22 و23جانفي 2014.

[3] محمد لبوخ، **مرجع سابق**، ص174

[4] عائشة بن عاشور، محمد بوزيان "تحريات الفشل الدولاتي في ليبيا، **مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية**،" م 10، ع 02، جامعة أبوبكر بلقايد تلمسان، 2021، ص26.

الجميع إلى الفوز بحلفاء في القطاع الأمني الرسمي أوبين الميليشيات الثورية، مما نتج عنه تعطل عملية إصلاح القطاع الأمني، بالإضافة إلى توظيف بعض الأجهزة الأمنية وتحويلها إلى وسيلة دعم في بعض المناطق واستهداف المنافسين السياسيين[1] .

- فشل تقدم عملية إصلاح القطاع الأمني: تشهد عملية إصلاح القطاع الأمني جمود شديد جراء الفشل في إحراز التقدم على الصعيدين المحلي والدولي. فمنذ 2011 لم تتمكن السلطات الليبية من وضع استراتيجية واضحة بإعادة إصلاح وبناء المؤسسات الأمنية، في حين عززت قوانين ومراسيم لإنشاء أجهزة أمنية موازية خارجة عن سيطرة الدولة، حيث أعطت السلطات الليبية للأجهزة الأمنية الموازية مناصب ذات سيادة في وزارة الدفاع الوطني وكذا وزارة الداخلية كما تستفيد هذه المجموعات من مبالغ مالية ضخمة من خزينة الدولة[2]، كما أن هذه الجماعات المسلحة لا تزال خارجة عن سيطرة مؤسسات الدولة وتقوم بارتكاب الجرائم والقتل ولتعذيب خارج القانون، بالإضافة إلى الاحتجاز التعسفي والجرائم التي تصل لجرائم لحرب في ظل سيطرة سياسة أو منطق اللاعقاب في ليبيا[3] .

المطلب الثاني: غياب الأطر التشريعية

إن عملية إصلاح القطاع الأمني هي عبارة عن مدخل هدفه تعزيز عمليات الديمقراطية والشفافية والحكم الراشد، فبالرغم من أن عملية إصلاح القطاع الأمني تتطلب نهجا شاملا يتضمن زيادة القدرة والتأثير لقطاع الأمن هذا من جهة، بالإضافة إلى ضمان عمليات المساءلة والرقابة فإن الجهود الأمنية غالبا ما تقوم بالتركيز على الجهود المتعلقة

---

[1] محمد لبوخ، **مرجع سابق**، ص174

[2] مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان، السلام والانتقال الديموقراطي في ليبيا، حلم مؤجل أم كابوس أبدي، **مرجع سابق**، ص 09.

[3] المرجع نفسه، ص 10.

بالجانب الكمي والتقني للأجهزة الأمنية، بالإضافة للتركيز على عمليات محاولة زيادة قدرة وفعالية قطاع الأمن[1] .

- إن المتتبع للأحداث في ليبيا وخاصة ما تعلق منها بالمسار القانوني منذ 2011 يلاحظ سلسلة الفجوات التي سهلت تناقض التفسير القانوني، حيث تعاني التشريعات المؤقتة من غياب محددي الحل البديل في حالة الإخلال بالمسار السياسي، فالمسار الدستوري يكشف عن وجود انحرافات تشريعية لم تلب الطب على الاستقرار أو الديمقراطية [2] .
- كما أن نظام الانتخابات في ليبيا اتسم بضعف واضح في تجميع القرارات السياسية فالمؤسسات تمثل جزاء صغيرا أو فئة معينة من الشعب، حيث بدت هذه الظاهرة بوضوح في انتخابات الهيئة التأسيسية ومجلس النواب سنة 2014، وفي ظل تباين الحجج وانحيازات المسلحين وتعددها يبدو أن عملية نقل السلطة أو استلامها عملية صعبة تتداخل فيها العوامل السياسية والعسكرية وبشكل يكشف الانحراف عن أهداف الثورة، حيث لم تستطع تكوين مؤسسات ثورية أو إصلاحية يمكن الارتكاز عليها في ترتيب مسارات بناء الدولة[3] .
- في نفس السياق ركزت المؤسسات السياسية في ليبيا وكذا الدول الغربية على المخاوف الأمنية قصيرة المدى مثل الإرهاب والجريمة المنظمة، وهوما يعكس الأجندة السياسية والأمنية للدول المشاركة في جهود بناء السلام في ليبيا، الأمر الذي يكون له تأثير سلبي على عملية الاستقرار والأمن في ليبيا على المدى الطويل ففي

---

[1] محمد لبوخ، **مرجع سابق**، ص 175.

[2] عمر خيري، مخاطر المرحلة المؤقتة الجديدة في ليبيا، الرابط الإلكتروني، https://www.alaraby.co.uk/opinion . بتاريخ 22.6.2022

[3] **المرجع نفسه**، ص 2.

مقابل فعالية بعض المؤسسات الأمنية مثل الجيش والشرطة، تنعدم الأطر القانونية والمؤسسية اللازمة لتوفير المساءلة والرقابة[1] .

كما أن جهود إصلاح القطاع لأمني في ليبيا أهملت الجانب الإنساني خلال السنوات الأولى بعد الثورة وسقوط نظام القذافي، حيث غاب التركيز على الجوانب الإنسانية في معظم برامج إصلاح القطاع الأمني في ليبيا، بالرغم من الدور المهم الذي يلعبه في خفض مستويات العنف لقائم[2] .

- بخصوص وضع أسس، المصالحة الوطنية، قامت السلطات الليبية بإقرار القانون رقم 17 لعام 2012 المتضمن وضع أسس المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية أين تضمن هذا القانون تشكيل لجنة لتقصي الحقائق والمصالحة للتحقيق في مختلف الانتهاكات التي وقعت في عهد القذافي، إلا أن هاته اللجنة لم يتم تشكيلها على الأرض الواقع، في حين تم منح الحصانة للهياكل الأمنية التي ظهرت بعد 2011 .[3]

[1] يزيد صايغ، الدول المتداعبة: اصاح قطاع الأمن في ليبيا واليمن، الرابط الإلكتروني، https://carnegie-mec.org/2015/06/18/ar-pub، بتاريخ : 22.06.2022.

[2] **المرجع نفسه** ، ص2.

[3] **المرجع نفسه**، ص3.

المبحث الثاني: تحديات إصلاح القطاع الأمني في ليبيا.

المطلب الأول: التحديات الداخلية

تعيش ليبيا منذ اندلاع الحرب الأهلية والإطاحة بنظام القذافي انفلات وتدهور أمني خطير عبر كافة المستويات، ويتجلى ذلك في الانتشار الكبير للميليشيات المسلحة وسيطرتها على ليبيا، بالإضافة إلى انتشار الأسلحة، تزايد أعداد التنظيمات الإرهابية وأشكال الجريمة المنظمة [1] فوجود التهديدات الأمنية السالف الذكر في ليبيا خلال المرحلة الراهنة يؤدي لغياب الأمن والاستقرار، وفيما يلي ستتناول أهم التحريات والتهديدات الأمنية التي تواجهها السلطات الليبية[2] .

1_فوضى السلاح: لقد أدت لثورة الليبية إلى انتشار السلاح بمختلف الأنواع والأشكال حيث أصبح يشكل عبئ كبير بالنسبة للدولة، كما أنه من الأسباب الرئيسية لغياب القانون وكذا الاستقرار السياسي والاجتماعي، كما أدى انتشار السلاح في ليبيا إلى انتشار الجماعات المسلحة بمختلف أشكالها [3] .

- ونتيجة لانتشار السلاح في ليبيا برز أمراء الحرب مما صعب على السلطات الليبية أداء مهامها، كما جعلها عرضة للمساومات، وقد وجدت العديد من الأطراف القبلية والسياسية في انتشار السلاح فرصة للتموقع في ليبيا مباشرة بعد ظهور بوادر التمرد الداخلي: فلم يقتصر السلاح الموجود في ليبيا على ذلك الذي تم نهبه من مخازن الجيش الليبي بعد سقوط نظام القذافي، بل أيضا تلك الأسلحة التي زودت بها كل من قط، فرنسا، الإمارات المجموعة المسلحة المعارضة لنظام القذافي[4] .

---

[1] فريدة حموم، **مرجع سابق**، ص.157

[2] عمر فرحاتي، مباركة سليماني، **مرجع سابق**، ص 52.

[3] لينة شيفري، هاجر ياسف، **مرجع سابق**، ص85.

[4] يسرى أوشريف، **مرجع سابق**، ص133.

- هذه الأسلحة أصبحت أهم نقاط القوة لدى المجموعات المسلحة والميليشيات التي تدين في أغلبها للقبيلة أو الجهة دون السلطة المركزية[1] .
- وفي تصريح له أكد للأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان[*] على الأخطاء الناتجة عن انتشار الأسلحة، وذلك من خلال تأجيلها للصراعات، تهديد عمليات حفظ السلام، التأثير على عمليات التنمية[2] .
- ونظرا لتعدد اللاعبين في الساحة الداخلية الليبية وكذا الدعم الذي كان يتلقاه الثوار من الخارج. بالإضافة إلى انتشار المجالس العسكرية وقيامها بتوزيع السلاح على الأفراد التابعين لها، مما أدى إلى الانتشار الكبير للسلاح، كما أن حمل القبائل الليبية للسلاح أدى إلى ظهور الصراعات بينها مما أدى إلى عجز السلطات الليبية عن مواجهة هذه الأعباء وهذا ما نتج عنه انتشار الفوضى وتأجيل الاستقرار الداخلي للبلاد[3] .

2-صعوبة حل الميليشيات المسلحة: إن أكبر التحديات لأمنية التي تواجهها ليبيا هو إعادة الاستقرار الأمني، حيث تضاعفت المجموعات المسلحة في ليبيا بعد سقوط القذافي، فالعديد إن لم نقل الأغلبية من المقاتلين رفضوا التخلي عن السلاح، كما أن البعض منهم بادروا إلى تشكيل أحزاب سياسية مسلحة، مما صعب من مهام الحكومة وكذا المؤتمر الوطني، كما تعرض العديد من المسؤولين للاعتداء والاغتيال في حين اضطر العديد منهم إلى تقديم الاستقالة خوفا على حياتهم[4] .

---

[1] يسرى أوشريف، **مرجع سابق**، ص133،134

[2] فريد حموم، **مرجع سابق**، ص 157.

[3] السياسة الدولية، عسكرة القبيلة: دور السلاح في استعمال الصراعات الداخلية في ليبيا، الرابط الإلكتروني. http://www.siyassa.org.eg/News/2239.aspx .بتاريخ:23_05_2022.

[4] وسيلة بومدين، التدخل العسكري للحلف الأطلسي في ليبيا وأثره على بناء الدولة الوطنية، **مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية**، م 05، ع 02 ،2020، ص685.

لا توجد معلومات دقيقة حول عدد الميليشيات الموجودة في ليبيا، إلا أن بعض الدراسات تشير إلى وجود حوالي(1600) ميليشيا، وتختلف ديناميكياتها باختلاف المناطق المتواجدة فيها، حسب الخلفية العسكرية وكذا التدريب كما أن أغلب عنصرها من المدنيين ويتشبعون بالانتماء القبلي، وقد ظهرت هذه الميليشيات جراء هشاشة مؤسسات الدولة، وكذا عدم توصل المسؤولين الليبيين لاتفاق سياسي حول إدارة المرحلة الانتقالية، بالإضافة إلى عوامل أخرى متمثلة في الانفلات الأمني والفوضى والفراغ المؤسساتي [1].

3-القبيلة: تعتبر القبيلة حجز الأساس في التاريخ الليبي، فلا يمكن الحديث عن التفاعلات الاجتماعية والسياسية دون الحديث عن التوازنات القبلية، فبالرغم من الدور الايجابي الذي تلعبه القبيلة في تسوية النزاعات والخلافات وبقاء العدالة الانتقالية وتكوين بيئة سياسية ملائمة لتجسيد ملامح الدولة، إلا أن المعطى القبلي لا يتماشى مع المنطق الديمقراطي في التمثيل والمشاركة القائم على حكم الأغلبية، وبالتالي فالقبائل التي لا تحصل على المقاعد (المناصب) سترفض الانتخابات وبالتالي استمرار الخلافات السياسية، مم يؤدي لعرقلة عملية بناء الدولة[2] .

- خلال انتخابات 2012 الخاصة بالمؤتمر الوطني العام تبين لدور اسلبي لتوزيع المقاعد على الأساس القبلي والمناطقي، ونفس الشيء في انتخابات البرلمان في جوان 2014م.
- فالانتخابات التي جرت في ليبيا منذ سقوط نظام القذافي والتي فتحت المجال أمام التمثيل القبلي، قد ساهمت في نقل البلاد م نظام اجتماعي قبلي إلى نظام سياسي قبلي، فالمسؤولين السياسيين مرتبطين بانتماءاتهم القبلية أكبر من الالتزامات

---

[1] نور الهدى بن بتقة، تأثير التنظيمات المسلحة الإرهابية على مستقبل بناء الدولة في ليبيا، **مجلة مدارات سياسية**، ع5، الجزائر،2018، ص78.

[2] نور الهدى بن بتقة، المعطى القبلي بين الدور الإيجابي والسلبي في بناء الدولة الليبية لفترة ما بعد سقوط نظام القذافي. **بحوث ودراسات**. جامعة الجزائر03، الجزائر، (د، س، ن)، ص ص 12-13.

الحكومية، وهذا م ينعكس سلبا على مختلف البرامج الحكومية وكذا المشاريع التنموية التي تصبح رهينة للتوافقات القبلية[1] .

فوجود ونفوذ القبيلة في ليبيا يعتبر تحريا أمام مسار المؤسسات في حالة إقصائها أو شعورها أن وجود الدولة يقلص من نفوذها[2] .

4_غياب جيش ليبي موحد: أدى سقوط نظام القذافي إلى تفكك وانهيار لمؤسسات لأمنية على غرار الجيش، الشرطة، مؤسسات إعادة التربية، وما نتج عن ذلك من هروب المساجين، وهذا ما نتج عنه تحريات أمنية كبرى تواجهها السلطات الليبية ولعل أهمها هو إعادة إصلاح القطاع الامني.

- حيث يمثل بناء المؤسسات الأمنية على غرار الجيش والشرطة أهم الأولويات بالنسبة للسلطات الليبية[3] .
- فقوات الأمن الليبية عاجزة عن التحكم في توزيع وامتلاك السلاح الخفيف، كما أن وجود الميليشيات قد أدى إلى عرقلة جهود بناء جيش وطني موحد يتولى مهمة الدفاع عن الدولة وحمايتها من التهديدات داخلية كانت أو خارجية، ففي سنة 2013 سيطرت جماعات مسلحة على ثلاثة (03) موانئ لتصدير النفط، وهذا كإشارة عن ضعف الدولة الليبية وعدم بناء جيش وطني قادر على الحفاظ على ووحدة البلاد وضمان استقرارها[4] .

_كما أن لظاهرة الإرهاب والهجرة غير الشرعية، انتشار الجريمة المنظمة الداخلية والعابرة للحدود، أثار سلبية كبير أفضت إلى ترسيخ انطباع بأن الأجهزة الأمنية عاجزة عن مواجهة هذه التحديات والقضاء عليها، ومن جهة أخرى اقتنع الليبيون أن

---

[1] نور الهدى بن بتقة، **مرجع سابق**، ص ص. 13، 15 .

[2] **المرجع نفسه**، ص16.

[3] عمر فرحاتي، مباركة سيماني، **مرجع سابق**، ص55.

[4] فريدة حموم، **مرجع سابق**، ص136.

الأجهزة الأمنية تتميز بالضعف وهي غير قادرة على تحقيق الأمن والاستقرار للمواطنين.

- كما أنها غير قادرة على التصدي ومواجهة الإرهاب، مما أدى إلى تهديد المسار الديمقراطي في ليبيا[1].

المطلب الثاني: التحديات الخارجية

بعد سقوط نظام القذافي أصبحت ليبيا عبارة عن ساحة تجاذبات وكذا صراعات بين القوى الإقليمية والدولية.

1. على المستوى الإقليمي: واصلت عدة دول إقليمية على غرار قطر، مصر، الإمارات، السعودية، تدخلاتها في الشؤون الداخلية الليبية، حيث كانت كل دولة تدعم وتساند جهة أو طرف على حساب طرف آخر، بهدف المحافظة على مصالحها وتحقيق أجنداتها، بالإضافة لمحاولة السيطرة على الميليشيات والحركات المتشددة[2] . من خلال تقديم الدعم العسكري للقوى السياسية والعسكرية المتصارعة، بهدف الدفع إلى مزيد من الاضطرابات العنيفة والفرص السياسية والأمنية.

- فتركيا حاولت تعزيز التواجد العسكري في ليبيا بعد سقوط نظام القذافي، في محاولة منها لإعادة أمجاد الدولة العثمانية، والجلوس كطرف للمفاوضات لتقرير مصير ليبيا والشرق الأوسط، ما قامت بدعم الأطراف الليبية (حكومة الوفاق) بالأسلحة وذلك بهدف المحافظة على مصالحها.

---

[1] علي سعيد أحمد الشين، **مرجع سابق**، ص493

[2] محمد عبد الحفيظ الشيخ، أبعاد التدخل الإنساني للأمم المتحدة في أحداث الثورات العربية (ليبيا وسويا نموذجا)، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، عدد44،43، ص146،145.

- [1] فالرئيس التركي رجب طيب أردوغان سبق وأن صرح بأن الدعم العسكري والتركي لحكومة الوفاق يهدف لتحقيق التوازن بين القوى على أرض لواقع، وهذا ما يفرض على الأطراف المتحاربة الجلوس للمفاوضات.
- كما يعد الأمن الطاقوي التركي إحدى أهم الأسباب الرئيسية للاهتمام التركي بليبيا بعد سقوط نظام القذافي. حيث تعتبر ليبيا وجهة للتزويد بالبترول والغاز وتكاليف اقل، خاصة إذا تمكنت تركيا من الاستفادة من الاحتياطات النفطية الليبية بالجهة الغربية، والتي حسب الدراسات تحتوي على احتياطات هامة من النفط[2] .
- كما أن تركيا تكتفي بالتدخل العسكري من خلال تموضعها الاستراتيجي متعدد المهام والأوجه، بل لجأت إلى استخدام المرتزقة بهدف تحقيق مصالحها الوطنية والتي في مقدمتها كما سبق وأشرنا البترول والغاز[3] .

2. على المستوى الدولي: انخرطت كل من الدول الأوروبية وكذا الولايات المتحدة الأمريكية منذ بداية الأزمة الليبية في تنافس لتحقيق مصالحها الوطنية، فإيطاليا ونظرا لعلاقاتها التاريخية مع ليبيا، تسعى للعب دور فعال ورئيسي إدراكا منها بأن أي تراجع منها ستشغله دول أخرى، خاصة فرنسا التي تدخلت بقوة في ليبيا وقامت بتسليح المعارضة ودعمها، بعد حصولها على ضمانات من المجلس الانتقالي الليبي بتمكينها من الحصول على الامتيازات الاقتصادية [4].

- أما فرنسا فهي تتعامل مع ليبيا وفق مبدأ ازدواجية التعامل، ضمن جهة تدعم حكومة الوفاق الوطني التي لها تأثير دولي، ومن جهة أخرى تقوم بتقديم الدعم السري لقوات حفتر.

---

[1] توفيق بوستي، المصالح الفرنسية في ليبيا ما بعد القذافي: الدوافع والاتجاهات، **مخبر الدراسات القانونية البيئية**، م 14، ع 01، جامعة قالمة، الجزائر،2022، ص427.

[2] **المرجع نفسه**، ص .427.

[3] توفيق بوستي، سامي بوخوش، السياسية الايطالية في ليبيا ما بعد القذافي، قراءة في الأبعاد والاتجاهات، **مجلة المقدمة للدراسات الإنسانية والاجتماعية**، م 06، ع 01، الجزائر، 2021.ص104.

[4] توفيق بوستي، **مرجع سابق**،ص427-428.

- وتشير العديد من التقارير أن فرنسا تسعى للظهور أنها وسيط يهدف لتقريب وجهات النظر بين الفرقاء الليبيين والتنسيق مع الحكومة الليبية، بينما في الكواليس فإن فرنسا تقوم بتقديم حفتر من الناحية اللوجيستية، العسكرية والاستخباراتية[1]
- بالنسبة لروسيا زاد تأثيرها الدبلوماسي في ليبيا خلال السنوات الأخيرة، من خلال تعزيز تحالفها مع حفتر الذي يسيطر على جزء كبير من ليبيا خاصة في الشرق من جهة، والحفاظ على علاقاتها الدبلوماسية مع الحكومة الليبية المعترف بها دوليا في طرابلس من جهة أخرى تسعى لحماية مصالحها الاقتصادية دون استعمال القوة العسكرية، بالإضافة إلى تجنب المواجهة المباشرة مع الدول الغربية [2]
- الولايات المتحدة الأمريكية: لعبت دور أقل مقارنة بالدول الأوروبية وكذا دول الشرق الأوسط، في سنة 2017قام الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب باستضافة رئيس الوزراء الليبي فايز السراجع في البيت الأبيض، مؤكدا دعم الولايات لمتحدة الأمريكية لحكومة الوفاق لوطني مع تعهدها بحماية الشعب الليبي لتحقيق الاستقرار، في نفس السياق وفي سنة 2019 أشاد ترامب بالجهود التي يقوم بها حفتر في مكافحة الإرهاب وحماية النفط الليبي[3] .

---

[1] حمزة عليوط، **تحديات بناء الدولة فيدول الربيع العربي _دراسة حالة ليبيا**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية: تخصص السياسات العامة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أم البواقي،2020، ص78

[2] **المرجع نفسه**، ص80

[3] **المرجع نفسه** ، نفسه ص ص80، 82

المبحث الثالث: مساهمة إصلاح القطاع الأمني في ليبيا في علية بناء السلام

المطلب الأول: المساهمة في بناء مؤسسات الدولة على أسس حديثة

بعد سقوط نظام القذافي وبداية المرحلة الانتقالية في ليبيا سنة 2011، أدى إلى الإخفاء المؤسسي إلى العنف وبداية النزاع، وذلك بعد بداية العملية الانتخابية التي كان ينتظر منها بداية التحول السياسي وإرساء الديمقراطية.

وقد نتج الإخفاق المؤسسي عن ترسب السلاح وكذا التدخل الخارجي، مما نتج عنه صعوبة استرجاع الأمن جراء عدم وجود مؤسسات أمنية قوية قادرة على استتبابه خلال المرحلة الانتقالية [1].

- فالواقع الليبي أثبت أن القبيلة في ليبيا تفرض منطقها على المؤسسات. وهذا ما أدى إلى استمرار سيطرة الميليشيات وإطالة المرحلة الانتقالية بتجاذباتها السياسية وإخفاقاتها الأمنية [2]
- يعتبر الانقسام المؤسسي أكبر التحريات التي تواجه عملية بناء قدرات الدولة الليبية وقد أثر الانقسام المؤسسي بشكل كبير في أداء الكثير من المؤسسات بعد انقسامها وكذا مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين، خاصة بعد انقسام المؤسستين التشريعية والتنفيذية[3]

1. الإصلاح المؤسسي والحكومي: في سنة 2012 قام مجلس التخطيط الوطني التابع للمؤتمر الوطني العام بتكليف خبراء ليبيين بإعداد رؤية ليبيا 2040 والتي تعتبر بمثابة امتداد لرؤية 2025، كما قامت الحكومة المؤقتة في سنة 2013 بتعيين لجنة خبراء لتطوير رؤية ليبيا 2030.هذه الرؤى هي وسيلة لتحقيق عدة أهداف أمنية

---

[1] الأمم المتحدة، بناء دولة المؤسسات والتكامل الإقليمي والتعاون الدولي،2021، ص8

[2] نور الهدى بن بتقة، تأثير التنظيمات المسلحة والإرهابية على مستقبل بناء الدولة في ليبيا، **مرجع سابق**، ص86.

[3] الأمم المتحدة، **مرجع سابق**، ص9.

واقتصادية، وتتمثل هذه الأهداف في عملية إصلاح المؤسسات تطوير أدائها من أجل إدارة فعالة تحقق السلام والأمن والاستقرار وتعطي إشارة للتنمية الوطنية مع ضمان مبادئ الحوكمة عبر الإدارات من أجل بناء مؤسسات ذات كفاءة عالية تقوم بوظائف ومهام الدولة في إطار الإصلاح الشامل[1].

2. بناء دولة معاصرة: تميزت الثورة الليبية عن باقي الثورات العربية بسرعة التحول من المسار السلمي إلى مسار الحرب. وما نتج عن ذلك من مجازر دموية وحدوث انقسامات وفشل في المرحلة الانتقالية .[2]

إن بناء دولة معاصرة في ليبيا يتطلب قيام دولة مواطنة وفق عقد اجتماعي، وجود دستور، الفصل بين السلطات، فالحد في ليبيا يكمن في تشكيل حكومة وحدة وطنية وتوحيد المؤسسات من خلال:

- دعم المؤسسات المركزية وتعزيز استقلاليتها بهدف توحيد المؤسسات المنقسمة.
- دمج المؤسسات التي أنشأت بعد الاتفاق السياسي بالمؤسسات القائمة، مع وضع معالجات فعالة للتعامل مع مشاكلها[3] .
- توحيد إجراءات الأجور والمرتبات في منظومة موحدة غير خاضعة للتحكم والفصل مستقبلا.
- نشر الوعي المجتمعي حول أهمية توحيد المؤسسات
- نشر ثقافة المؤسسة الموحدة بصيغة تمنع تفكك المؤسسات المركبة[4]

---

[1] الأمم المتحدة، **مرجع سابق**، ص 10.

[2] علي محمود فرج النحلي، **مرجع سابق**، ص109.

[3] الأمم المتحدة، **مرجع سابق**، ص11.

[4] **المرجع نفسه**، ص 12.

المطلب الثاني: إعادة احتكار الدولة للقوى والعنف المشروع

يعتبر غياب الأمن أو ضعفه من الأسباب المؤدية بالأفراد والجماعات إلى حمل السلاح حيث تفرض سيطرتها مستغلة في ذلك ضعف الأجهزة الأمنية للدولة[1].

- وعليه فإن عملية بناء أجهزة أمنية عصرية بعيدا عن الانتماءات السياسية والقبلية مع منح حق المواطنة لجميع المواطنين، ولكي تتمكن الدولة من فرض سيطرتها واحتكار القوة يجب على الحكومة تطوير القوانين والإجراءات الوطنية لمراقبة تجارة الأسلحة وحملها، من خلال استحداث نظام لترخيص وتسجيل الأسلحة المملوكة للمواطنين بالإضافة لوضع آلية فعالة لمنح الشهادات لمستخدميها والقيام بعملية جمع الأسلحة الموجودة لدى الميليشيات[2] .
- إعادة بناء المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية وإلغاء الكتائب والتشكيلات المسلحة مهما كانت شرعيتها، باعتبارها من أهم معوقات الأجهزة الأمنية[3]

ولكي تتمكن ليبيا من فرض سيطرتها واحتكار القوى والسيطرة عليها يجب مايلي:

أ. دمج الثوار: أي تعيينهم في المؤسسات الأمنية حسب المؤهلات التي يمتلكونها، وهذا عبر تشكيل لجان قبول تتولى عمليات الفحص والتدقيق في ملفاتهم، مع إخضاعهم للمراقبة الطبية، وبعدها منحهم الرتب حسب المستوى العلمي، مع مراعاة القوانين المعمول بها

ب. تفعيل الإدارات الأمنية: حيث يتم القيام بعمليات الصيانة تخص مراكز الأمن والفروع التابعة لها

---

[1] فريدة حموم، **مرجع سابق**، ص 169.

[2] **المرجع نفسه** ، ص 170.

[3] علي سعيد أحمد الشين، **مرجع سابق**، ص 494.

وتزويدها بالوسائل والمعدات اللازمة[1] مع إصلاح قانون الشرطة وإعطاء رتب أعلى لمنتسبيه وإعطائهم التحفيزات اللازمة وكذا استحداث وحدات مختصة في البحث والتحري ومتابعة الجرائم الخطيرة والحساسة التي تمس بأمن الدولة، يتمتع بالشخصية الاعتبارية ويمتلك عدة فروع عبر كافة المناطق.

ج. إعادة القوة للأمن المركزي: وذلك من خلال تزويده بالمركبات والمدرعات والأسلحة والأجهزة اللازمة، لتكون قوة دعم وإسناد وردع، وتكون خاضعة لإدارة مركزية ولها فروع عبر كافة المناطق، ويتمثل دورها في مساعدة مديريات للأمن.

د. دمج الكتائب الأمنية وتفكيكها وجمع الأسلحة من المدن[2] وذلك من خلال التأكد من ولائها ومصادر تمويلها، مع إخضاعها لقانون الدولة وتحديد المهام المنوطة بها والمتمثلة في خدمة الوطن، أما بخصوص عملية جمع الأسلحة يجب أن تكون تحت إشراف حكومة وحدة وطنية معترف بها دوليا ومحليا وفق مطالب الرأي العام الليبي[3].

-كما أن السلطات الليبية مطالبة بإعادة تشكيل القوات المسلحة والأجهزة الأمنية على أسس مهنية، بعيدا عن المؤثرات العقائدية والقبلية، دون إقصاء أي مواطن ليبي مهما كانت انتماءاته القبلية والسياسية، مع السماح لجميع الليبيين للمشاركة في النظام الجديد دون إقصاء أو تمييز.

---

[1] صورية زواشي،(**ليبيا والانزلاق الأمني: واقع وسيناريوهات،الجزائر**: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3)، (د، س، ن)، ص ص 99 ،100.

[2] **المرجع نفسه**، ص100.

[3] حكيم غريب، معضلة إعادة بناء الأجهزة الأمنية في ليبيا، **مجلة البحث القانوني والسياسي**، م 02، (د، م، ن)، 2017، ص62.

بالإضافة لمنح كافة المواطنين الليبيين حق المواطنة الكاملة لما في ذلك من أثر على استقرار الأوضاع واستتباب الأمن[1]

- تجاوز الشبكة العنكبوتية للتجارة غير الشرعية للسلاح ومكافحة الإرهاب وكذا الحد من التدخل الأجنبي بذرائع إنسانية، والتي تعتبر خطوات أساسية لتفعيل الحل السياسي في ليبيا والخروج من الأزمة الأمنية الخطيرة التي تعيشها[2] .

المطلب الثالث: خلق بيئة آمنة لتحقيق التنمية

من أهم متطلبات عملية التطوير والإصلاح السياسي والأمني في ليبيا، تحقيق التنمية الاقتصادية، فلا يمكن تحقيق تنمية اقتصادية دون التنمية السياسية، فالأمن الحقيقي يكون بوجود تنمية في شتى المجالات المتعلقة بعملية بناء الدولة.

وبالتالي فمن أجل تحقيق التنمية يجب الربط بينها وبين عملية الإصلاح الأمني والسياسي[3].

_ومن بين البرامج التي تم طرحها "البرنامج الليبي للإدماج والتنمية"، حيث أسس هذا البرنامج بهدف دمج المحاربين في المجتمع الليبي، وقد تضمن البرنامج الليبية للإدماج والتنمية عدة برامج أهمها:

أ. برنامج الإدماج الاقتصادي: يتضمن إنشاء وتوفير فرص عمل وتأهيل الثوار السابقين من أجل إدماجهم في الحياة الاقتصادية، من خلال القيام بدورات تدريبية

---

[1] عبد الحق زغدار، فهيم رملي، ثورة شباب ليبيا17فيفري 2011: دراسة في أسبابها، حيشياتها ومستقبلها، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، ع06، الجزائر،2014 ، ص،143 ص144.

[2] صالح زياني، أمال بلغالم، تسميم الربيع الليبي: تأثير التجارة غير الشرعية للسلاح على تأزيم الوضع وإعاقة الحل السياسي في ليبيا، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، الجزائر، 2016، ص 57.

[3] عبد الوهاب بن خليف، **(أزمة المواطنة في المجتمع الليبي في ظل التوازنات بين القبيلة والدولة**، الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر03) ، (د، س، ن)، ص66.

تتناسب مع احتياجات السوق وتشجيعهم على إقامة مشاريع[1]

برنامج الإدماج المدني: يهدف إلى تعزيز المهارات القيادية للمنتسبين وتعزيز الوعي والمشاركة في المجتمع المدني، وتضمنت عدة مشاريع تهدف إلى إعادة القادة الذين شاركوا في الثورة لممارسة المهام القيادية في عدة قطاعات. بالإضافة إلى تمكين المنتسبين للمساهمة في مسار بناء المؤسسات المدنية في ليبيا بصفتهم ممثلين عن المجتمع المدني.

- تأثير إصلاح القطاع الأمني على التنمية الإقليمية: إن عملية إصلاح القطاع الأمني وتحقيق السلام في ليبيا، سيؤدي لزيادة النمو وانخفاض نسبة البطالة وزيادة الاستثمارات في المنطقة المغاربية، من ينتج عنه زيادة وتعزيز التعاون الإقليمي والذي ينتج عنه فوائد اقتصادية للمنطقة.
- كما أن تحقيق السلام في ليبيا سيؤدي لزيادة الصادرات للسوق الليبية وبالتالي زيادة التبادل التجاري بين دول المنطقة، بعد فتح الحدود الليبية البرية[2]
- ومما سبق فإن تعزيز التكامل بين ليبيا والدول الأربعة المجاورة لها (الجزائر، مصر، تونس، السودان)، سيؤدي إلى بداية عمليات تحول هامة في الجزائر والسودان من جهة. وكذا تعزيز وجود كل من مصر وتونس في السوق الليبية من جهة أخرى[3]

---

[1] ليدية زحنون، نسيمة حامق، **الدولة الفاشلة وإشكالية إعادة بنائها دراسة حالة ليبيا(2011_2018م)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص: سياسات عامة وإدارة الجماعات المحلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو،2018، ص54.

[2] مطبوعات الأمم المتحدة، **السلام في ليبيا: فوائد للبلدان المجاورة والعالم**، الإسكوا، بيت الأمم المتحدة، بيروت،2021، ص ص.35،31.

[3] **المرجع نفسه**، ص 37.

- تأثير إصلاح القطاع الأمني على التنمية المحلية: سيؤدي إصلاح القطاع الأمني وإحلال السلام في ليبيا إلى إنهاء النزاع المدمر. الذي كانت تكلفته باهظة على الليبيين، مما ينتج عنه عودة الأمن والنظام في ليبيا.
- فتحقيق السلام سيمكن من استثمار المكاسب لتلبية احتياجات الاقتصاد الليبي وتمكين الدولة من العودة إلى طريقها المتمثلة في تحقيق التنمية المستدامة[1]
- كما أن تحقيق التنمية الاقتصادية يتطلب تحقيق تنمية سياسية واستقرار أمني الذي يعتبر من أكبر معيقات التنمية، فالسلطات الليبية مطالبة بإعادة الوضع الأمني إلى حالته الطبيعية، وبعدها العمل على تحسين جودة التعليم، إعادة بناء البنية التحتية، تطوير السوق المالية، تقليل الاعتماد على المحروقات تفعيل الشفافية والمساءلة للقضاء على الفساد[2] .
- القيام بإصلاحات اقتصادية لتعزيز فعالية المؤسسات الاقتصادية وتنويع مصادر الاقتصاد.
- تجديد حوكمة الدولة.
- إعادة إعمار ليبيا.
- إصلاح النظام الضريبي.
- ضبط أوضاع القطاع المالي[3] .
- كما أن إصلاح القطاع الأمني في ليبيا وإنهاء النزاع سيؤدي لتنويع الاقتصاد الليبي، وتعتبر السياحة إحدى القطاعات المساعدة على تنويع الاقتصاد الليبي

---

[1] **المرجع نفسه**، ص42

[2] صورية زواشي، تحريات التنمية الاقتصادية بعد ثورة 17فبراير 2011، **مجلة المناجر**، ع 01، (د، س، ن)، ص145.

[3] سارة بوشوشة، علي مدوني، الانقسامات السياسية في ليبيا وانعكاساتها على التوازنات الاقتصادية بعد ثورة 17فيفري2011، **مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية**، ع 02، م 06، 2021، ص 1705.

خارج قطاع المحروقات، حيث تتمتع ليبيا بشريط ساحلي وكذا الآثار الرومانية، كما أنها تقع بالقرب من أوروبا[1] .

- ومن جهة أخرى فإن إصلاح القطاع الأمني والقضاء على النزاع الحالي وعدم الانجرار إلى حرب أهلية أخرى، سيضمن لليبيين مستوى مرتفع نسبيا من الدخل لدولة ما بعد الصراع بفضل موارد الطاقة التي تمتلكها، وسيتم إصلاح الاقتصاد لتوفير القاعدة لحكم أكثر استقرار يتم في ظله توظيف المواطنين وسيكون المضي قدما بإصلاحات اقتصادية صعبا إلى حين فرض السيطرة على الوضع الأمني واكتساب النظام السياسي للشرعية[2] .

[1] كريستوفرس شيفس، جيفري مارتيني، **مرجع سابق**، ص 61.

[2] **المرجع السابق**، ص63.

الخاتمة

أدى سقوط نظام القذافي إلى تدهور وانهيار الأجهزة الأمنية، وما نتج عنه من تداعيات في الميدان السياسي والاقتصادي، فإصلاح القطاع الأمني في ليبيا من خلال بناء مؤسسات أمنية حديثة وديمقراطية تخضع للمساءلة وتحترم حقوق الإنسان، سيؤدي إلى تحقيق السلام المنشود وبناء المؤسسات.

- فإصلاح القطاع الأمني في ليبيا يقصد به وضع خريطة عمل لإعادة تنظيم القطاع الأمني وبناء مؤسسات أمنية رسمية بهدف إعلاء سيادة القانون ومواجهة إفلات الجماعات المسلحة من العقاب.
- خلال فترة حكم القذافي عمد إلى إضعاف المؤسسات الأمنية الرسمية والاعتماد على الكتائب الأمنية التي كان يقودها أولاده، من أجل توفير الحماية له ولعائلته وبعد سقوط نظام القذافي وانتشار السلاح سيطرت الجماعات المسلحة وفرضت نفسها كفاعل رئيسي في ليبيا، فإصلاح القطاع الأمني في ليبيا من خلال فرض الحكومة لسيطرتها على قوات الأمن، سيؤدي لبناء مؤسسات أمنية وحكومية عصرية وديمقراطية، وهذا ما يؤدي لتحقيق عملية بناء السلام التي يسعى إليها الليبيون.

ففي ظل التأخر الذي تعرفه الحكومات الليبية المتابعة في إصلاح القطاع الأمني وبناء مؤسسات أمنية ديمقراطية، فقد أدى ذلك للتأخر في تحقيق عملية بناء السلام في ليبيا.

- إن الواقع الأمني الذي كانت تعرفه ليبيا خلال فترة حكم القذافي والمتمثل في ضعف الأجهزة الأمنية على غرار الشرطة والجيش، ويتمثل ذلك من خلال عدم تزويدها بالأسلحة والعتاد وكذا الاعتماد على مبدأ الزبائنية والقبلية في تولي المناصب والمسؤوليات، بالمقابل كانت الكتائب الأمنية التي أنشأها القذافي أكثر من حيث التدريب والتسليح والمزايا التي يتمتع بها أفراد هذه الكتائب، حيث كان أغلب عناصرها يمارسون لعمليات القتل والتعذيب خارج القانون.

فالواقع الأمني الذي كانت تعيشه ليبيا خلال فترة حكم القذافي، قد أدى إلى تفكك الأجهزة الأمنية بعد سقوط نظام القذافي وانتشرت الميليشيات خاصة في ظل امتلاكها للسلاح وسيطرتها على ليبيا، هذا الواقع حاولت السلطات الليبية المتعاقبة معالجته من خلال وضع استراتيجيات وخطط من أجل إصلاح وحوكمة القطاع الأمني وتجلى ذلك من خلال القيام بعمليات لنزع السلاح وتسريح المقاتلين ومحاولة إدماجهم في مؤسسات أمنية رسمية بالإضافة لإجراء الانتخابات البرلمانية ووضع مسودة للدستور الليبي.

- لكن وبالرغم من الجهود المبذولة إلا أن عملية إصلاح القطاع الأمني في ليبيا قد واجهت ولازالت تواجه عدة تحريات داخلية وخارجية، فالتحديات الداخلية تمثلت في فوضى السلاح حيث وجدت عدة قوى ليبية من فرصة انتشار السلاح لفرض سيطرتها، كما تواجه السلطات الليبية صعوبة في حل الميليشيات المسلحة، بسبب رفض أغلب المسلحين تخليهم عن السلاح.

تحدي آخر تواجهه السلطات الليبية وهو سيطرة النزعة القبلية بسبب تعارض المعطى القبلي مبادئ الديمقراطية، كما تعاني ليبيا من وجود جيش ليبي موحد.

وبالنسبة للتحريات الخارجية فتعاني ليبيا من تدخل القوى الإقليمية والدولية للدفاع عن مصالحها، فالصراع الذي تعرفه ليبيا وستعمل فيه مختلف أنواع الأسلحة التي يعود مصدرها للقوى الإقليمية على غرار الإمارات وقطر التي تقوم بتمويل مختلف الميليشيات الليبية بالسلاح، نفس الشيء بالنسبة لمصر، تركيا، إيطاليا، كما أن الصراع السياسي بين الحكومتين الليبيتين سببه دعم القوى العظمى لطرف على حساب الطرف الآخر لتحقيق مصالحها.

فليبيا تحتاج إلى بناء مؤسسات على أسس حديثة وإعادة احتكار الدولة للقوة والعنف المشروع لضمان الشفافية والمساءلة والخضوع للقانون، بهدف الوصول لتحقيق التنمية.

ومما سبق يمكن الإشارة للاستنتاجات التالية المتوصل إليها:

- من شروط إصلاح القطاع الأمني إضفاء الطابع المؤسسي على القطاع الأمني من خلال اعتماد الهوية كمبدأ أساسي.
- عملية إصلاح القطاع الأمني يجب أن تشمل كافة المؤسسات الأمنية.
- يجب تنفيذ برامج نزع السلاح وتسريح المقاتلين وإعادة الإدماج بالتوازي مع عملية إصلاح القطاع الأمني، مع الخضوع للقوانين الليبية في هذا الشأن.
- في ظل الضعف الذي تعرفه المؤسسات الأمنية الرسمية وتراجع دورها، حلت المؤسسات الأمنية غير الرسمية (الميليشيات).
- إعادة هيكلة القوات الأمنية الليبية ضرورة حتمية، كما أن إصلاح وتطوير وزارة الداخلية وكذا جهاز الشرطة والعدالة، يؤدي إلى تعزيز شرعية الحكومات وإصلاح السياسات، مما ينعكس ذلك على النشاط الاقتصادي والتنموي.
- الركيزة الأساسية لإصلاح القطاع الأمني في ليبيا تكمن في السيطرة على قوات الأمن من طرف حكومة مدنية بهدف تفادي الوقوع في الديكتاتورية من جديد.
- عملية إصلاح القطاع الأمني في ليبيا يجب أن تتم وفق القانون.
- توفر مبدأ الثقة بين جميع الفصائل أثناء القيام بعملية إصلاح القطاع الأمني.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: الكتب:

أ/ بالعربية

1. السياه عبد اللطيف علي ، حنان علي الطائي، **ثروة المعلومات والأمن القومي العربي**، (الأردن، دار مجلادي للنشر والتوزيع، 2003).
2. شيمي لخميسي ، **الأمن الدولي والعلاقات بين منظمة حلف شمال الأطلسي والدول العربية– فترة بعد الحرب الباردة (1991–2008)**، (مصر، المكتبة العربية للنشر والتوزيع، 2010).
3. بن عنتر عبد النور ، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري**، (الجزائر، المكتبة العصرية، 2005).
4. أصلان مراد ، **إصلاح القطاع الأمني في ليبيا خطوة رئيسية نحو بناء الدولة**، (تركيا: مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية "سيتا"، شركة توركواز للاتصالات والنشر، 2020).
5. يوسف محمد صافي ، **النظام القانوني لعمليات حفظ السلام الدولية**، (القاهرة، دار النهضة، 2008.
6. لنقي الزهراء وآخرون، **ليبيا2011: ديموقراطية ضلت طريقها**، (القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2019).
7. أطيش حمزة ، الفيتوري أنور ، **إصلاح الإدارة العامة في ليبيا**، (تركيا: مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، 2021).
8. وري فريدريك ، كول بيتر ، **بناء قطاع الأمن في ليبيا**، (لبنان: مركز كارنبغي بالشرق الأوسط، 2013)
9. بن خليف عبد الوهاب ، **(أزمة المواطنة في المجتمع الليبي في ظل التوازنات بين القبيلة والدولة**، الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر03) (د، س، ن).

ب/ بالفرنسية

1. camale P., **mission possible : penser l'avenir de la planète**, (France, édition Charles leopald Mayer, 2004).

ثانيا/ الدراسات غير المنشورة:

1. لخضاري منصور، **استراتيجية الأمن الوطني في الجزائر 2006-2011**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2013.
2. خلاف محمد عبد الرحيم ، **إصلاح القطاع الأمني –حالة الجزائر–**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع دراسات متوسطة ومغاربية في التعاون والأمن، جامعة مولود معمري تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015.
3. بن بتقة نور الهدى ، **إشكالية بناء الدولة في ليبيا بعد سقوط نظام معمر القدافي 2012-2016**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص: دراسات أمنية دولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2017.
4. سعدي هارون ، **بناء السلام في إفريقيا عن طريق المنظمات الدولية الحكومية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر،2011.
5. كشوط محمد نجيب ، عماد خروف، **ترتيبات بناء السلام والتنمية في الدول المنهارة: سيراليون نموذجا**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة جيجل، كلية الحقوق والعلوم السياسية،2018.
6. سعدي هارون ، **عمليات بناء السلام في ظل الممارسة الأممية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة بن يوسف بن خدة، كلية الحقوق، الجزائر، 2021.

7. أو طالب خالف ، عبد الغني بن سي سعيد، **أثر عدم الاستقرار السياسي في ليبيا على دول الجوار (1969-2015)**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص دراسات متوسطية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو،2016.

8. النحلي علي محمد فرج ، **الأزمة الليبية وتداعيتها على دول الجوار2011-2017**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2018.

9. بوغازي نبيل ، **القبيلة وتحديات بناء الدولة في ليبيا**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص الدراسات الأمنية والإستراتيجية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قالمة2020.

10. أو شريف يسرى ، **تداعيات الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص دراسات مغاربية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2016.

11. شيفري لينة ، ياسف هاجر ، **انتشار الأسلحة الخفيفة ودورها في تأجيج النزاعات في منطقة الساحل الإفريقي – ليبيا نموذجا-**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص دراسات أمنية واستراتيجية جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، 2015.

12. مشيش محرز ، كعوان سمير ، **انعكاسات أزمة إنتشار السلاح الليبي على الأمن في المتوسط**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلاقات الدولية- تخصص دراسات متوسطية- جامعة مولود معمري، تيزي وزو،2017.

13. قجو سليسلة ، فروم ذهبية ، **تداعيات الأزمة الليبية على أمن المتوسط**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص، دراسات متوسطية، جامعة مولود معمري بتيزي وزو، قسم العلوم السياسية،2017.

14. منايفي فريال ، **إشكالية بناء الدولة في منطقة المغرب العربي: بين التغيرات الداخلية وتأثير البيئة الخارجية، مع التركيز على فترة الحراك العربي**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، فرع علاقات دولية، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية،2019.

15. لبوخ محمد ، **تحديات عمليات بناء الدولة في ليبيا بعد 2011 بين الفرص والقيود**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات سياسية مقارنة، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، 2020.

16. بسباس هشام ، **تدخل القوى الكبرى عبر حلف الشمل الأطلسي في الأزمة الليبية 2011 وانعكاساتها على الأمن القوي الجزائري**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر للعلوم السياسية، جامعة قالمة،2012.

17. عليوط حمزة ، **تحديات بناء الدولة فيدول الربيع العربي _دراسة حالة ليبيا**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية: تخصص السياسات العامة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أم البواقي،2020.

18. زحنون ليدية ، حامق نسيمة ، **الدولة الفاشلة وإشكالية إعادة بنائها دراسة حالة ليبيا(2011_2018م)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص: سياسات عامة وإدارة الجماعات المحلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو،2018.

ثالثا/ المجلات والمقالات:

1. النشاط عبد المنعم، "نحو صيانة عربية لنظرية الأمن القومي،" **مجلة المستقبل**، بيروت، مركز الوحدة العربية، ع 154.

2. مدوني علي، "إصلاح القطاع الأمني في بلدان الربيع العربي، التجربة التونسية نموذجا،" **المجلة العربية للأبحاث والدّراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية**، م. 13، ع. 05، 2021، الجزائر.

3. عرقوب نوال ، "برامج الأمم المتحدة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج – الجهود والتحريات"، **المجلة الأكاديمية للبحث القانوني**، م. 15، ع.01، تيزي وزو، 2017.

4. يتوجي سامية، "أطر أنفاد برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في سياق متطلبات الإصلاح المؤسسي لدى دول ما بعد النزاع المسلح"، **مجلة الدّراسات والبحوث القانونية**، م. 4، ع.1، جامعة بسكرة، 2019.

5. علاق جميلة ، "إصلاح القطاع الأمني في المنطقة المغاربية: اتجاه لترشيد الحكم أم محض تكيف ديمقراطي"، **مجلة البحوث السياسية والإدارية**، جامعة الجلفة، ع. 11، 2017.

6. رحايبي حبيبة ، "رقابة البرلمان ودورها في إصلاح القطاع الأمني –دراسة في ضوء منظور هيئة الأمم المتحدة،" **مجلة آفاق للعلوم**، جامعة زيان عاشور الجلفة، ع. 15، م. 20، 2019.

7. صحراوي فايزة ، "ما بعد الانتقال، تحديات إصلاح القطاع الأمني في تونس"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، الجزائر، م. 10، ع. 02، 2019.

8. حواس زهيرة ، تأثير مدركات المخاطر الأمنية على الإصلاح الأمني في المراحل الإنتقالية –مضامين الطرح النظري وتحريات الواقع الممارساتي"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، م. 10، ع. 01، باتنة، 2021.

9. فرحاتي عمر ، سليماني مباركة ، "التحديات الأمنية في ليبيا ما بعد القذافي،" **مجلة الحقوق والعلوم السياسية**، ع.05، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة خنشلة، 2016.

10. عطوة رشا ، ضبيش عبد الحكيم ، "التدخل الدولي وتأثيره على ظاهرة الإرهاب، دراسة حالة الدولة الليبية،" **مجلة كلية السياسة والاقتصاد**، ع. 13، مصر2022.

11. حموم فريدة ، "التحديات الأمنية المعيقة لبناء الدولة في ليبيا،" **المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية**، ع.02، تيزي وزو،2015.

12. الشين علي سعيد أحمد ، "أثر التحديات السياسية والأمنية على عملية التحول الديموقراطي في ليبيا،" **المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية**، م. 7، ع. 01، جامعة قناة السويس، كلية التجارة الإسماعلية، 2016.

13. بن عاشور عائشة ، بوزيان محمد "تحريات الفشل الدولاتي في ليبيا، **مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية**،" م 10، ع 02، جامعة أبوبكر بلقايد تلمسان، 2021.

14. بومدين وسيلة ، التدخل العسكري للحلف الأطلسي في ليبيا وأثره على بناء الدولة الوطنية، **مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية**، م 05، ع 02 ،2020.

15. بن بتقة نور الهدى ، تأثير التنظيمات المسلحة الإرهابية على مستقبل بناء الدولة في ليبيا، **مجلة مدارات سياسية**، ع5، الجزائر،2018.

16. بن بتقة نور الهدى ، المعطى القبلي بين الدور الإيجابي والسلبي في بناء الدولة الليبية لفترة ما بعد سقوط نظام القذافي. **بحوث ودراسات**. جامعة الجزائر03، الجزائر، (د، س، ن).

17. الشيخ محمد عبد الحفيظ ، أبعاد التدخل الإنساني للأمم المتحدة في أحداث الثورات العربية (ليبيا وسويا نموذجا)، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، عدد44،43.

18. بوستي توفيق ، المصالح الفرنسية في ليبيا ما بعد القذافي: الدوافع والاتجاهات، **مخبر الدراسات القانونية البيئية**، م 14، ع 01، جامعة قالمة، الجزائر،2022.

19. بوستي توفيق ، بوخوش سامي ، السياسية الايطالية في ليبيا ما بعد القذافي، قراءة في الأبعاد والاتجاهات، **مجلة المقدمة للدراسات الإنسانية والاجتماعية**، م 06، ع 01، الجزائر، 2021.

20. زواشي صورية ،(**ليبيا والانزلاق الأمني: واقع وسيناريوهات،الجزائر**: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3)، (د، س، ن).

21. غريب حكيم ، معضلة إعادة بناء الأجهزة الأمنية في ليبيا، **مجلة البحث القانوني والسياسي**، م 02، (د، م، ن)، 2017.

22. زغدار عبد الحق ، رملي فهيم ، ثورة شباب ليبيا17فيفري 2011: دراسة في أسبابها، حيشياتها ومستقبلها، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، ع06، الجزائر،2014.

23. زياني صالح ، بلغالم أمال ، تسميم الربيع الليبي: تأثير التجارة غير الشرعية للسلاح على تأزيم الوضع وإعاقة الحل السياسي في ليبيا، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، الجزائر، 2016.

24. زواشي صورية ، تحريات التنمية الاقتصادية بعد ثورة 17فبراير 2011، **مجلة المناجر**، ع 01، (د، س، ن).

25. بوشوشة سارة ، مدوني علي ، الانقسامات السياسية في ليبيا وانعكاساتها على التوازنات الاقتصادية بعد ثورة 17فيفري2011، **مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية**، ع 02، م 06، 2021.

رابعا/ التقارير والدراسات:

أ/ بالعربية

1. **قرار مجلس الأمن رقم: 2151**، الجلسة رقم 7161، بتاريخ 28 -04-2014.

2. بانكي مون، **تقرير الأمين العام للأمم المتحدة ضمان السلام والتنمية، دور الأمم المتحدة في دعم إصلاح قطاع الأمن** الجمعية العامة للأمم المتحدة، نيويورك، 2008.

3. بان كيمون، **تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، تأمين الدول والمجتمعات، تعزيز دعم الأمم المتحدة الشامل بإصلاح قطاع الأمن**، نيويورك، 2013.

4. كريستوفر تشيفيسين ، جيفري مارتيني ، ليبيا بعد القذافي، عبر وتداعيات المستقبل، **تقرير**، مركز سياسات الدفاع والأمن الدولي التابع لمعهد راند للأمن القومي، (د.م.ن)، 2014.

5. مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان، السلام والانتقال الديموقراطي في ليبيا، حلم مؤجل أم كابوس أبدي **ورقة تحليلية**، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، مصر، 2018.

6. فالاسيك كريستين ، إصلاح القطاع الأمني والنوع الاجتماعي، **تقرير معهد الأمم المتحدة الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة بالتنسيق مع الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي ومركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة.**

7. كريستين بيل ، فولشر زواويتا كيمانا ، التسلسل الزمني باتفاقيات السلام والدساتير في عمليات التسوية، **ورقة سياسات** رقم 13، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات (د، ب، ن)، 2016.

8. كريستين بيل ، فولشر زواويتا كيمانا ، التسلسل الزمني باتفاقيات السلام والدساتير في عمليات التسوية، **ورقة سياسات** رقم 13، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات (د، ب، ن)، 2016.

9. تحديات الإصلاح الأمني في سورية، **ورقة علمية** مقدمة للندوة الحوارية التّي ينظمها مركز الحوار السوري بالتعاون مع الرصد الإستراتيجي، سوريا، 2017.

10. كالوش ريما وآخرون، ، "قادة ليبيا الصاعدون أصوات غير مسموعة لجيل قادم،" ترجمة سيدي محمود الهلال، **مركز الجزيرة للدراسات الدوحة**، 2021.

11. لعبيدي آمال ، **دراسة تمهيدية عن الحوكمة والمؤسسات في ليبيا: الواقع والتحريات والآفاق، الجزء الثالث من دراسة أولية لمشروع الحوار الاجتماعي والاقتصادي الليبي**، بيروت، مطبوعات الأمم المتحدة، 2020.

12. منظمة الامم المتحدة، **بناء دولة المؤسسات والتكامل الإقليمي والتعاون الدولي**، (بيروت: مطبوعات الأمم المتحدة، 2021).

13. شوايل عاشور ، **تداعيات الربيع العربي أمنيا على ليبيا**: واقع ورؤية، ورقة مقدمة لمؤتمر حول تحول قطاع الأمن العربي في المرحلة الانتقالية، بنغازي،22 و23 جانفي 2014.

14. مطبوعات الأمم المتحدة، **السلام في ليبيا: فوائد للبلدان المجاورة والعالم**، الإسكوا، بيت الأمم المتحدة، بيروت،2021.

ب/ بالغات الأجنبية

01- Berzoska Michel, “security sector reform in development donor perspective : origins, theory and practice,” **geneva center for the democratic centrel of the armed force accasional paper 4**,geneva 2003.

02- Hanggi Heiner, «concepturlising security sectur reform and reconstruction,» in alan bryden and heiner hunggi, **reform and reconstruction of security sectur**, geneva, 2004.

03- Meharg suruh, Armush Alicha, "security sector reform : a çase study approach to trunsetion and capacity building," **ssi report**, january, 2010.

04- wulf Herbet, "security sector reform in developing and transitunal countries," **research center for constructive cinflict management**, germany, 2004.

05- les gindersah," security sector reform : a léterature review, norway, norwegien" institute **of international affairs**, 2015.

خامسا/ الوثائق والقرارات:

1. **مشروع الدستور الانتقالي**، ليبيا، 2011، المادة (32).
2. المسودة القضائية لدستور ليبيا، دراسة ميدانية، ليبيا،2020.

سادسا/ المواقع الالكترونية:

1. تربح آدم محمد عوض ، "برامج نزع السلاح وتسريح وإعادة إدماج المقاتلين السابقين في دول ما بعد النزاعات المسلحة،" الرابط: https://www.libya-al-mostakba بتاريخ 26-03-2022م.
2. إصلاح الشركة والتحول الديمقراطي: دروس إفريقية، الرابط https://www.afrigatenews.net/article بتاريخ: 25-04-2022.
3. إصلاح القطاع الأمني، الرابط https://peacekeeping.un.org/ar/security-sector-reform ، بتاريخ: 26-03-2022
4. القذافي لا يثق بالجيش ويعتمد على المرتزقة وقوات أولاده، الرابط https://www.dw.com/ar/a-14875327 بتاريخ 2002/04/25.
5. بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، الرابط https://unsmil.unmissions.org/ar بتاريخ2022/05/05.
6. الشلوي هشام ،القضاء الليبي، إصلاح أم إعادة بناء؟ الربط https://www.alaraby.co.uk بتاريخ2022/05/08.
7. بوابة إفريقيا الإخبارية، أهم مبادرات جمع السلاح في ليبيا، الرابط https://www.afrigatenews.net/ بتاريخ20022/05/21م.
8. بصيلة محمد ، العين الإخبارية، 04 مراحل.. تفاصيل إخراج المرتزقة والقوات الأجنبية من ليبيا، الرابط https://al-ain.com/article/mercenaries-foreign-forces-libya-5-5 بتاريخ 21 /2022/05.

9. عمر خيري، مخاطر المرحلة المؤقتة الجديدة في ليبيا، الرابط ،
https://www.alaraby.co.uk/opinion . بتاريخ 22.6.2022

10. يزيد صايغ، الدول المتداعبة: اصاح قطاع الأمن في ليبيا واليمن، الرابط ،

11. https://carnegie-mec.org/2015/06/18/ar-pub، بتاريخ :
22.06.2022.

12. السياسة الدولية، عسكرة القبيلة: دور السلاح في استعمال الصراعات الداخلية في ليبيا، الرابط.

13. http://www.siyassa.org.eg/News/2239.aspx
بتاريخ:23_05_2022.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

محتويات الصفحة	الصفحة
شكر وعرفان	
الإهداء	
خطة الدراسة	
مقدمة	أ
الفصل الأول: إصلاح القطاع الأمني وعملية بناء السلام	
المبحث الأول: مفهوم إصلاح القطاع الأمني	08
المطلب الأول: تعريف إصلاح القطاع الأمني	08
المطلب الثاني: ظهور مصطلح إصلاح القطاع الأمني	13
المطلب الثالث: المفاهيم المرتبطة بإصلاح القطاع الأمني	17
المبحث الثاني: أركان أهداف وتحديا ت إصلاح القطاع الأمني	22
المطلب الأول: أركان إصلاح القطاع الأمني	22
المطلب الثاني: أهداف إصلاح القطاع الأمني	25
المطلب الثالث: تحديات إصلاح القطاع الأمني	28
المبحث الثالث: العلاقة بين إصلاح القطاع الأمني وعملية بناء السلام	30
المطلب الأول: مفهوم بناء السلام والمفاهيم المرتبطة به	30
المطلب الثاني: دور إصلاح القطاع الأمني في عملية بناء السلام	33
الفصل الثاني: مسارات إصلاح القطاع الأمني في ليبيا	
المبحث الأول: واقع القطاع الأمني في ليبيا	37
المطلب الأول: واقع القطاع الأمني في ليبيا في عهد القدافي	37
المطلب الثاني: واقع القطاع الأمني في ليبيا بعد سقوط نظام القدافي	41
المبحث الثاني: حوكمة إصلاح القطاع الأمني في ليبيا	44
المطلب الأول: على المستوى التشريعي والقانوني	44
المطلب الثاني: على المستوى المؤسساتي	47
المطلب الثالث: على المستوى التنظيمي	50
المبحث الثالث: نزع السلاح وتسريح وإعادة إدماج القاتلين في ليبيا	55
المطلب الأول: نزع سلاح المقاتلين وتجميعه	55
المطلب الثاني: إعادة إدماج المقاتلين في مؤسسات امنية شرعية	57

الفصل الثالث: انعكاسات إصلاح القطاع الأمني في ليبيا على عملية بناء السلام	
المبحث الأول: تقييم تجربة إصلاح القطاع الأمني في ليبيا	62
المطلب الأول: تخبط السلطات الليبية في فرض سيطرتها على القطاع الأمني	62
المطلب الثاني: غياب الأطر التشريعية	64
المبحث الثاني: تحديات إصلاح القطاع الأمني في ليبيا	67
المطلب الأول: التحديات الداخلية لإصلاح القطاع الأمني في ليبيا	67
المطلب الثاني: التحديات الخارجية لإصلاح القطاع الأمني في ليبيا	71
المبحث الثالث: مساهمة إصلاح القطاع الأمني في ليبيا في عملية بناء السلام	74
المطلب الأول: المساهمة في بناء مؤسسات الدولة على أسس حديثة	74
المطلب الثاني: إعادة احتكار الدولة للقوة والعنف المشروع	76
المطلب الثالث: خلق بيئة آمنة لتحقيق التنمية	78
الخاتمة	83
قائمة المراجع	87
فهرس المحتويات	/
ملخص	/

الملخص

ملخص:

يشير مفهوم إصلاح القطاع الأمني إلى تلك الخطوات والبرامج والخطط التي يسعى المجتمع الدولي تحقيقها، في إطار عملية إصلاح القطاع الشاملة في مرحلة ما بعد النزاع، حيث يعتبر من المتطلبات الرئيسية لنجاح أية مصالحة وطنية في فترة ما بعد النزاع بهدف استعادة سيادة الدولة ونزع سلاح المقاتلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم في مؤسسات رسمية.

فلا يمكن تحقيق المصالحة في بيئة تسيطر عليها الميليشيات والأجهزة الأمنية غير الرسمية، حيث تعتبر عملية إصلاح القطاع الأمني هندسة سياسية بالدرجة الأولى تتطلب بناء مؤسسات الرقابة والمساءلة، بالإضافة للجانب التقني المتمثل في التدريب والتسليح للمؤسسات الأمنية الرسمية كالجيش، الشرطة والمخابرات...الخ.

فبعد سقوط نظام القذافي رفض الثوار التخلي عن السلاح، كما انهارت الأجهزة الأمنية الليبية وسيطرت الميليشيات والتي رفض المنتمين إليها تسليم الأسلحة رغم الجهود الدولية المبذولة (ما عدا جزء أو عدد قليل). كما فشلت السلطات الليبية في تحقيق المصالحة الوطنية، وبالتالي فعملية بناء السلام في ليبيا تتطلب تفكيك الميليشيات ودمج عناصرها في المؤسسات الأمنية الرسمية، مع تسريح العناصر غير المؤهلة لتولي المسؤوليات. مع بناء مؤسسات على أسس ديمقراطية وصولا لتحقيق التنمية والرفاه الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: إصلاح القطاع الأمني، ليبيا، القذافي، بناء السلام، الاتحاد السوفياتي.

Summary:

The concept of security sector reform refers to those steps, programs and plans that the international community seeks to achieve, within the framework of the comprehensive post-conflict sector reform process, as it is considered one of the main requirements for the success of any national reconciliation in the post-conflict period with the aim of restoring state sovereignty and disarming and demobilizing combatants and reintegration into formal institutions.

Reconciliation cannot be achieved in an environment dominated by militias and informal security services, as the process of security sector reform is primarily a political engineering that requires building oversight and accountability institutions, in addition to the technical aspect of training and arming official security institutions such as the army, police and intelligence...etc.

After the fall of the Gaddafi regime, the revolutionaries refused to give up their weapons, and the Libyan security services collapsed and the militias took control, whose members refused to hand over weapons despite the international efforts made (except for a part or a few). The Libyan authorities have also failed to achieve national reconciliation, and therefore the peace-building process in Libya requires the dismantling of militias and the integration of their elements into the official security institutions, with the demobilization of elements unqualified to assume responsibilities. With building institutions on democratic foundations to achieve development and economic well-being.

Keywords: security sector reform, Libya, Gaddafi, peace building, the Soviet Union.